فى تصريف الأسماء

الدكتور أمين على السيد

الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر
مكتبة الزهراء
٨ ش عبد العزيز - عابدين
ت : ٣٩١٦٥١٨

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمين وعلى آله وصحبه .

وبعد . .

فقد استعنت الله سبحانه فى إعداد هذه المحاضرات ، وهديت إلى الانتفاع بعدد من أمهات المراجع ، ثم ببعض المختصرات ، وكلاهما يعد أساساً متيناً نبنى عليه ، ونهيئ به أنفسنا للمدارسة والاستزادة من المعارف ، وفيما بين أيدينا من المباحث ماهذا بيانه :

تمهيد يبين فائدة الإلمام بعلم الصرف ، وأخطاء البعض فى مسائله ، ويبين أن التصريف وثيق الصلة بالنحو واللغة فهما يتجاذبانه . وفى التصريف والنحو مسائل لا يمكن فصل أحدهما فيها عن الآخر ، وقد عرفتَ كثيراً من ذلك حين درست الفعل : ثم كان المقرر فى السنة الثانية ، وهو جزء من تصريف الأسماء :

الأسماء المجردة والمزيدة .

الأسماء الجامدة والمشتقة .

مصادر الثلاثى وغير الثلاثى .

مصادر المرة والهيئة والمصدر الميمى .

اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – اسم التفضيل – اسما الزمان والمكان – أسماء الآلة .

وقد فصلت القول فى المجرد والمزيد ، وفى الجامد والمشتق ، وعرضت باباً من الخصائص لابن جنى عنوانه : « الاشتقاق الأكبر » ، وتبع هذا الحديثُ عن أصل المشتقات ، وعرضت الخلاف بين البصريين والكوفيين فيه ، نصا عن

كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ثم فصلت القول عن المصدر ، فذكرت مصادر الفعل الثلاثى ، ثم مصادر غير الثلاثى ، وختمت الحديث عن المصادر بذكر « بعض ما سمع منها» .

وجاءت المشتقات : اسم الفاعل واسم المفعول . . . بعد ذلك مأخوذة من كتاب « شذا العرف » فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى .

وقد تبع ذلك مختصر موجز من خير المختصرات التى كتبت فى علم الصرف ، اقتصر منه على المشتقات السبعة من الأسماء وهو « عنوان الظرف فى فن الصرف » للشيخ هرون عبد الرازق ، ثم ربطت صلة بين الطالب وشرح ابن عقيل على الألفية ، لينتفع به مرجعاً أصيلاً .

وجاءت بعد هذا أسئلة وتمرينات من كتاب « هداية الطالب » للشيخ أحمد مصطفى المراغى أستاذ اللغة العربية بمدرسة دار العلوم سابقاً .

* * *

تمهيـــــــد

وبعد . . .

فإن الإلمام بعلم التصريف واجب على كل من يتخصص فى دراسة اللغة العربية وآدابها ، لكى يعرف أصل الكلمة وزيادتها وحذفها وإبدالها ، ولا يتعرض لما تعرض له بعض السابقين من أخطاء روى كثير منها فى كتب الطبقات وغيرها .

قال ضياء الدين بن الأثير فى المثل السائر (١) : وتظهر لك فائدة ذلك ظهوراً واضحاً فيما إذا قيل للنحوى الجاهل بعلم التصريف : كيف تصغر لفظة « اضطراب » ، فإنه يقول : « ضُطَيْريب » ولا يلام فى ذلك ، لأنه الذى تقتضيه صناعة النحو : لأن النحاة يقولون : إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف وفيها حرف زائد أو لم يكن - حذفته منها نحو قولهم فى منطلق : مُطيلق ، وفى جحمرش : جُحيمر ، ولفظة « منطلق » على خمسة أحرف وفيها حرفان زائدان : هما الميم والنون ، إلا أن الميم زيدت فيها لمعنى فلذلك لم تحذف وحذفت النون ، وأما لفظة « جحمرش » فخماسية لا زيادة فيها ، وحذف منها حرف أيضاً . فإذا بنى النحوى على هذا الأصل ، فإما أن يحذف من لفظة اضطراب الألف أو الضاد أو الطاء أو الراء أو الباء ، وهذه الحروف غير الألف ليست من حروف الزيادة فلا تحذف ، بل الأولى أن يحذف الحرف الزائد ويترك الحرف الأصلى ، فيصغر لفظة « اضطراب » حينئذ على : « ضطيريب » ولم يعلم النحوى أن الطاء فى اضطراب مبدلة من تاء ، وأنه إذا أريد تصغيرها تعاد إلى الأصل الذى كانت عليه فيقال : ضتيريب ،

(١) صبح الأعشى ص ١ - ١٠٩ .

فإن هذا مما لا يعلمه إلا التصريفى ... فثبت بما ذكر أن علم التصريف مما يحتاج إليه لئلا يغلط فى مثل ذلك » .

ومما رواه الزبيدى فى طبقاته عن أبى عثمان المازنى قال [1] : اجتمعت مع يعقوب بن السكيت عند محمد بن عبد الملك الزيات ، فقال محمد بن عبد الملك : سل أبا يوسف عن مسألة .

فكرهت ذلك وجعلت أتباطأ وأدافع مخافة أن أويسه لأنه كان صديقاً لى ، فألحّ علىّ محمد بن عبد الملك وقال : لم لا تسأله ؟

فاجتهدت فى اختيار مسألة سهلة لأقارب يعقوب ، فقلت له : ما وزن (نكتل) من الفعل من قول الله عزّ وجلّ : ﴿ أرسل معنا أخانا نكتل ﴾ ؟

فقال : (نفعل) .

فقلت له : لا ينبغى أن يكون ماضيه (كتل) .

فقال : لا ، ليس هذا وزنه ، إنما هو نفتعل .

فقلت له : (فنَفْتَعِل) كم حرفاً هو ؟

قال : خمسة أحرف .

فقلت له : كيف تكون أربعة أحرف بوزن خمسة ؟

فانقطع وخجل وسكت .

وفى موضع آخر [2] : « قال المازنى ... وكان ذلك عند الواثق وحضر ابن السكيت .

فقال له الواثق : سله عن مسألة .

(١) ص ٢٢٢ ؛ ٢٢٣ .

(٢) طبقات النحويين للزبيدى ص ٩٤

فقلت له : ما وزن (نكتل) من الفعل ؟

فقال : (نفعل) .

فقال له الواثق : غلطت ، ثم قال لى فسره .

فقلت : (نكتل) تقديره : (نفتعل) (نكتيل) فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها ، فصار لفظاً (نكتال) فأسكنت اللام للجزم ، لأنه جواب الأمر فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

فقال الواثق : هذا الجواب ، لا جوابك يا يعقوب .

فلما خرجنا قال لى يعقوب : ما حملك على هذا وبينى وبينك من المودة الخالصة ؟

فقلت له : والله ما قصدى تخطئتك ، ولم أظن أنه يعزب عنك ذلك .

وفى موضع آخر [1] : ... خاصم رجلٌ رجلاً إلى ابن يعمر فقال : أصلحك الله : إنه باعنى غلاماً بيّاقاً .

فقال يحيى لو قلت : أبوقا .

قال أبو حاتم : كذا الصواب ، رجل أبوق ، أبّاق ، وآبق ، يقال : أبق يأبِقُ ، والعامة تقول : يأبَق ، وهو خطأ » .

وقد عرف الخلفاء حق العلماء ، وكافئوهم كما كافئوا الشعراء والأدباء ، وهذا المأمون يطلب رجلاً من أهل الأدب يسامره فيدخل إليه النضر بن شميل ، ويصلح النضر لأمير المؤمنين ضبط كلمة (سَداد من عوز) ، ثم يسأله الخليفة [2] :

ما ما لك يا نضر ؟

(١) المرجع السابق ص ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٩

قلت : فريضة لى بمرو الروذ أتضهّلها وأتمزز بها (١) .

قال : أفلا أفيدك إلى مالك مالا ؟

قال : قلت : إنى إلى ذلك لمحتاج ، قال : فتناول الدواة والقرطاس وكتب ، ولم أدر ما كتب .

ثم قال لى : يا نضر ، كيف تقول إذا أمرت أن تُتْرِبَ كتاباً ؟

قال : قلت : أتْرِبْه .

قال : فهو ماذا ؟

قلت : مُتْربَ .

قال : فمن الطين ؟

قلت : طِنْه .

قال : فهو ماذا ؟

قلت : مَطِين .

قال : فمن السحاءة ؟

قال : اُسْحُه .

قال : فهو ماذا ؟

قال : قلت : مَسْحِىٌّ ومَسْحُوٌّ .

قال : يا غلام ، أتْرِبْ واسْحُ وطِنْ .

ثم قام فصلى بنا المغرب ، ثم قال لغلام فوق رأسه : تُبْلَغ معه الكتاب إلى الفضل بن سهل .

---

(١) الفريضة : الحصة المفروضة ، وهو يقصد بعبارته أنها قليلة وهو يكتفى بها .

قال : فدخلنا عليه ، فتناول الكتاب فقرأه .

وقال : يا نضر ، إن أمير المؤمنين قد أمر لك بخمسين ألف درهم فما القصة ؟

قال : فَحَدَّثْتُهُ الحديث ، ولم أكتمه شيئاً . قال : فقال لى : لحنت أمير المؤمنين .

قال : قلت : كلا ، إنما لحن هُشَيْم - وكان لحانة - فتبع أمير المؤمنين لفظه وقد تُتَبَّع ألفاظ العلماء ، فأمر لى بثلاثين ألف درهم ، فأخذت بكلمة واحدة استفاداها ثمانين ألف درهم .

وقال ابن الوزان (١) : وجاء فعل يفعل فى ثلاثة أحرف : حسِبَ يحسِبُ ، بَئِسَ يَبْئِسُ ، ويَبِسَ يَيْبِسُ (ويجوز فيها الفتح فى المضارع) .

وجاء في ثمانية أحرف من المعتل الفاء : ورِمَ يرِم ، وورى الزند يرى ، وورِثَ يَرِثُ ، ووَرِعَ يَرِع ، وولى يَلى ، وومِقَ يمِق ، ووثِقَ يثِق ، ووفِقَ يفِق ، ووَلَه يلِه ويَوله ، ووَهِلَ يَهِل ويوهل » .

قال أبو بكر الزبيدى (٢) : أخبرنى محمد بن عمر ، أخبرنى غير واحد ممن شهد إبراهيم بن حجاج ، وقد قال له أبو محمد الأعرابى العامرى شاكراً على شيء اصطنعه إليه : « تالله ما سيدتك العرب إلا بحقك » .

فقال أبو الكوثر الخولانى - وكان حاضراً - يا أبا محمد ، العلماء عندنا بالعربية يقولون : (سودتك) ، فقال : السَّواد : السُّخام ، يخطئون ويُصَحِّفُون ! فانتهره إبراهيم وقال : تَتَسَوَّرُ على الأعراب فى لغاتهم .

فكتب أبو الكوثر إلى يزيد بن طلحة بالخبر فأجابه : المعروف (سَوَّدَتْكَ)

---

(١) طبقات النحويين للزبيدى ص ٢٧١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٥ .

بالواو ، ولعل ما ذكر أبو محمد لغة لبنى عامر ، فلما وردت السحاءة على أبى الكوثر ، قال : يا أبا محمد ، أنكر الأستاذ ما ذكرت ، وحكى له قوله ، فصاح الأعرابى وهاج ، وبعث إبراهيم فى يزيد .

فلما حضر خرج عليه فقال له : أتتسور على الرجل فى كلامه ؟

فقال له ابن طلحة : إن العلم ليس من جهة المغالبة ، ولكن من جهة الإنصاف والحقيقة ، فليجبنى أبو محمد عما أسأله عنه .

فقال له : سل .

فقال يزيد : كيف تقول العرب : ساد يسود ، أو ساد يسيد ؟

قال الأعرابى : ساد يسود .

فقال يزيد : هذه الواو معنا فى الفعل ، فكيف تقول العرب : السُّودَد أو السيدد ؟

فقال : السودد .

فقال يزيد : هذه الواو ثابتة فى الاسم .

قال : أى منزلة عندكم عمر بن الخطاب رضى الله عنه من الفصاحة ؟

فقال الأعرابى : فوق كل منزلة .

قال يزيد : فقد ثبت عندنا أنه قال : تفقهوا قبل أن تُسَوَّدُوا ، وهذا حديث لم يطعن فيه أحد من علماء اللغة ، كما صنعوا فى سائر الأحاديث التى وقع فيها الغلط .

فَلَجَّ الأعرابى وقال : يأهل الأمصار ، ماذا صنعتم بالكلام ؟

وقد كثر الخلاف فى مسائل التصريف كما كثر فى مسائل النحو ، والخلاف بين البصريين والكوفيين فى أصل المشتقات مشهور ، وقد أشرنا إلى بعض ذلك فيما تقدم ، ومن المسائل التى ذكرها أبو البركات الأنبارى فى كتابه

« الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين » المسألة الثانية عشرة بعد المائة « فى علة حذف الواو من نحو يعد » قال :

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من « يعد ، ويزن » ، إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى ، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا فى اللزوم والتعدى واتفقا فى وقوع فائهما واواً ، وجب أن يفرق بينهما فى الحكم ، فبقوا الواو فى مضارع اللازم نحو : « وجل يوجل ، ووحل يوحل » ، وحذفوا الواو من المتعدى نحو : « وعد يعد ، ووزن يزن » ، وكان المتعدى أولى بالحذف لأن التعدى صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إنهم حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لأنا نقول : هذا يبطل بقولهم : « أعد ونعد وتعد » ، والأصل فيه « أوعد ونوعد وتوعد » ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، لكان ينبغى أن تحذف من قولهم « أوعد يُوعِد » بضم الياء ، فيقال : « يُعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الأشياء الثلاثة المستنكرة التى توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال .

والذى يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا ، وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما فى الأخرى - قلبت الواو إلى الياء نحو : (سيد وميت) كراهية لاجتماع المثلين .

وإذا اجتمع ههنا ثلاثة أمثال ، الياء والواو والكسرة ، ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ، ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : « يَعِدُ ويَزِنُ » ، وحملوا : « أعد ونعد وتعد » على : « يعد » لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، على ما سنبينه فى الجواب إن شاء الله .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما قولهم : إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى فَبَقَّوُا الواو فى اللازم وحذفوها من المتعدى .

قلنا : هذا باطل ، فإن كثيراً من الأفعال اللازمة حذفت منها الواو ، وذلك نحو : « وكف البيت يكف ، ونم الذباب ينم [١] ، ووجد فى الحزن يجد » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وكف يوكف ، ونم يونم ، ووجد يوجد ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب ألا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ولا نظر فى ذلك إلى اللازم والمتعدى .

وأما « وجل يوجل ، ووحل يوحل » ، فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على « يفعل » بفتح العين ، كعلم يعلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يوجب حذفها .

وأما حذفهم لها من قولهم : « ولغ يلغ » ، وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة ، لأن الأصل فيه : « يفعل » بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاماً لها ، فإن حرف الحلق متى وقع لاماً من

(١) وكف البيت بالمطر من باب (وعد) سال قليلاً ، ونم : خرأ .
قال الشاعر :
لقد ونم الذباب عليه حتى ... كأن ونيمه نقط المداد

هذا النحو ، فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه نحو : قرأ يقرأ ، وجبه يجبه ، وسدح يسدح ، وشدخ يشدخ ، وجمع يجمع ، ودفع يدفع .

وأما قولهم : إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى الا تحذف من : « أعد ، ونعد ، وتعد » ، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة .

قلنا : إنما حذفت ههنا ، وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً لحروف المضارعة التى هى الهمزة والنون والتاء ، على الياء ، لأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التى ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، ليجرى الباب على سنن واحد ، وصار هذا بمنزلة : « أكرم » ، والأصل فيها : « أؤكرم » ، إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين ، طلباً للتخفيف ، وكان حذف الثانية أولى من الأولى ، لأن الأولى ، دخلت لمعنى ، والثانية ما دخلت لمعنى فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى أولى ، ثم قالوا : « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » ، فحذفوا الهمزة ، حملاً للنون والتاء والياء على الهمزة طلباً للتشاكل على ما بيَّنَّا .

وأما قولهم : إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسر كان يجب الحذف فى قولهم : « يوعد » ونحوه .

قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضاً على « يعد » ، لأن الواو ههنا ما وقعت بين ياء وكسرة ، لأن الأصل فى « يُوعِد » بضم الياء (يؤوعد » ، كما أن الأصل فى « يكرم » « يؤكرم » . قال الشاعر :

(شيخ على كرسيِّه معمَّماً) ... فإنه أهل لأن يؤكرما

فلما كان الأصل (يؤوعد) بالهمزة ، فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها فى حكم الثابتة . . .

والوجه الثانى : أنهم لما حذفوا الهمزة من (يؤوعد) لم يحذفوا الواو ، لأنه كان يؤدى إلى الموالاة بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا : « هوى وغوي » ، فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفاً ، وإن كانت قد تحركت والفتح ما قبلها لأنهم لو فعلوا ذلك ، فأعلوا الواو كما أعلوا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز والله أعلم » .

وهذا ابن جنى :

يقول فى مقدمة كتابه «المنصف فى شرح التصريف للمازنى » [1] :

« وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف ، يحتاج إليه جميع أهل العربية أهم حاجة وبهم إليه أشد فاقة ، لأنه ميزان العربية ، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف وذلك نحو قولهم :

إن المضارع من فَعُلَ لا يجيء إلا على يفعُل بضم العين ، ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : كرُم يكرَم - بفتح الراء من المضارع - لقضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعتهم يقولون : يكرُم أو لم تسمعهم لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضى قضيت بأنها مضمومة فى المضارع أيضاً قياساً على ما جاء ، ولم تحتج إلى السماع فى هذا ونحوه ، وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك .

ومن ذلك أيضاً قولهم : إن المصدر من الماضى إذا كان على مثال (أفعل) يكون « مُفْعلاً » بضم الميم وفتح العين نحو : أدخلته مدخلاً ، وأخرجته

(١) الجزء الأول ، ص ٢ - ٤ .

مخرجاً ، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت : مكرماً قياساً ولم تحتج فيه إلى السماع .

وكذلك قولهم : كل اسم كانت فى أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول ، نحو : « مطرقة ومروحة » ، إلا ما استثنى من ذلك ، فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف ، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس .

فلهذه المعانى ونحوها ما كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة ، وقليلاً ما يعرفه أكثر أهل اللغة لاشتغالهم بالسماع عن القياس .

ولهذا ما لا تكاد تجد لكثير من مصنفى اللغة كتاباً إلا وفيه سهو وخلل فى التصريف ، وترى كتابه أسدَّ شيء فيما يحكيه . . .

وينبغى أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً ، واتصالاً شديداً لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول : ضرب ، ثم تشتق منه المضارع فتقول : يضرب ، ثم تقول فى اسم الفاعل : ضارب ، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة .

إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره ، والاشتقاق إنما يمر بك فى كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب ، فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة .

وابن جنى فى هذا يؤكد حاجة عالم اللغة العربية إلى دراسة التصريف للأسباب التى أوجزها فيما يلى :

١ - التصريف ميزان العربية وبه تعرف الأصول والزوائد ، حيث تقابل الأصول عند التمثيل بالفاء والعين واللام مفردة أو مكررة ، ويقابل الزائد بمثله .

٢ - لا تعرف قواعد الاشتقاق إلا بالتصريف ، مثال ذلك القاعدة التى توضح كيفية صياغة اسم الفاعل ، فتنص على أنه من الثلاثى يأتى على وزن فاعل ، ومن غيره يأتى على وزن المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر ولو تقديراً ، فهذه القاعدة ونحوها لا تعرف إلا عن طريق التصريف .

٣ - ضبط المفردات اللغوية ، وقد مثل ابن جنى لذلك بنحو قولهم : « إن المضارع من فَعُل لا يجىء إلا على يفعُل بضم العين » ، وهذه القاعدة وأمثالها تعين على ضبط مفردات اللغة وتصحيح النطق بها ، وهى لا تعرف إلا عن طريق التصريف .

ثم يضيف ابن جنى إلى ذلك بيان أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق .

ولكن ابن جنى يستدل على ذلك بأنك لا تكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره ، والاشتقاق إنما يمر بك فى كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة .

صلة التصريف بالنحو :

وهذا الكلام وحده لا يكفى دليلاً على أن التصريف له بالنحو أوثق الصلات ، وينبغى أن يضاف إليه أن موضوعات العلمين متشابكة ، فلا تكاد تستقل قاعدة من قواعد هذين العلمين بنفسها دون أن يكون للعلم الآخر صلة بها .

ولنستعرض « باب التعدى واللزوم » ، فنرى أن أصل الباب يعتمد على

الصيغة فى كون الفعل متعدياً أو لازماً ، فمن المجرد باب « كرم » لا يكون إلا لازماً ، ومن المزيد صيغة المطاوعة بأوزانها المختلفة وهى : (انفعل - افعللّ - تفعْلل - تفعَّل - تفاعل) ، ومعرفة هذه الصيغ بأصولها وزيادتها ومختلف تصريفاتها هى مبحث من مباحث التصريف ، أما وظيفة هذه الصيغ فى التركيب ، ومجىء ما بعدها مرفوعاً على أنه فاعل ، وجواز نصبها لما عدا المفعول به من الزمان والمكان والحال والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه ، فهذه كلها مبحث من مباحث النحو ، وكلا الأمرين يندرج تحت باب « التعدى واللزوم » .

ومما لا ينفصل فيه العلمان أحدهما عن الآخر (باب النائب عن الفاعل) ، إذ إنّ تغيير الفعل عند بنائه للمجهول مبحث من مباحث التصريف ، فى حين أن معرفة ما يصح أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه ، وبخاصة فى الأفعال التى تنصب مفعولين - هى مبحث من مباحث النحو .

وهناك أبواب يشترك العلمان كلاهما فى بيانها وشرحها ، فإذا تناول علم النحو مثلاً علامات الإعراب الفرعية ، ثم ذكر من بينها إعراب المثنى وجمع المذكر السالم والجمع بالألف والتاء ، وجدنا علم الصرف يتكفل ببيان كل من هذه الأنواع الثلاثة وكيفيته ، وما يحتاج إليه من تغيير بالقلب أو بالحذف أو برد المحذوف أو غيرها من التغييرات المفصلة فى أبواب التصريف عند الحديث عن التثنية والجمع السالم .

وفى باب كان وأخواتها نراها تقسم من حيث تمام التصرف ونقصانه ، ونرى بياناً وافياً عما يؤخذ من كل منها من الصيغ المختلفة ، وكذا فى باب أفعال المقاربة نرى منها : الجامد والمتصرف تصرفاً تاماً ، والمتصرف تصرفاً ناقصاً وهذه التفاصيل كلها موضع بحثها علم التصريف ، ولكن النحوى لا يستغنى عنها من أجل بيان وظيفتها وأثرها فى التركيب الكلامى ، ولذا نرى كتب النحو تفترض كثيراً من مسائل التصريف ، حين لا غنى عن هذه المسائل .

وقال ابن عصفور :

فى مقدمة كتابه « الممتع فى التصريف » :

التصريف أشرف شطرى العربية وأغمضهما ، والذى يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحويين ولغويين إليه أيما حاجة ، لأنه ميزان العربية ، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف . . . ومما يبين شرفه أيضاً أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، ألا ترى أن الجماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله تعالى بحنان ، لأنه من الحنين والحنين من صفات البَشر الخاصة بهم ، تعالى الله عن ذلك . . والذى يدل على غموضه كثرة ما يوجد فيه من السقطات لجملة العلماء :

ألا ترى الرملى يحكى عن أبى عبيد أنه قال فى مندوحة من قوله : « مالى عنه مندوحَة أى متسع » : إنها مشتقة من « انداح » ، وذلك فاسد ، لأن « انداح » « انفعل » ، ونونه زائدة ومندوحة سمعوا أن نونه أصلية ، إذ لو كانت زائدة لكانت « مَنْفُعْلَة » ، وهو بناء لم يثبت فى كلامهم ، فهو على هذا مشتق من الندح ، وهو جانب الجبل وطرفه وهو إلى السعة .

ونحو ذلك ما يحكى عن أبى العباس ثعلب من أنه جعل أسكفة الباب [1] من « استكف » أى اجتمع ، وذلك فاسد لأن « استكف » « استفعل » وسينه زائدة و« أسكُفَّة » (أُفْعُلَّة) وسينه أصلية ، إذ لو كانت زائدة لكان وزنه « أسْفُعْلَة » وذلك بناء غير موجود فى أبنية كلامهم . . .

وقد حكى عن غيرهما من رؤساء النحويين واللغويين من السقطات أكثر مما ذكرت ، وإنما قصدت الاختصار ، وفى هذا القدر الذى أوردناه كفاية .

ولعل خير ما يحكى هنا لبيان منزلة التصريف قول أبى عثمان المازنى فى ختام كتابه « التصريف » ما نصه :

(١) الأسكفة : عتبة الباب .

« والتصريف إنما ينبغى أن ينظر فيه من قد نقب فى العربية ، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر فى غيره من النحو » .

وهذه دعوة صريحة من المازنى - رحمه الله - إلى أن دراسة التصريف لا يمكن أن تنفصل عن دراسة النّحو بحال ، لأن مسائل العلمين متشابكة ، ولا يمكن استغناء الدارس لأحدهما عن الإلمام بالثانى وإتقانه ، وفيما ذكر هنا بيان لذلك . وليس لعلم اللغة أن يغتصب بعض الأبواب من الدراسات فى علم الصرف .

* * *

تقسيم الأسماء إلى مجردة ومزيدة

هذا التقسيم وغيره مما يدرس فى علم الصرف مختص بالأسماء المتمكنة فى اللغة العربية .

فلا يسرى على الأسماء الأعجمية كإسماعيل وإبراهيم ، ولا على الحروف ، ولا ما أشبه الحروف ، وما أشبه الحروف هو الأسماء المبنية بناء أصيلاً كالضمائر ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، والأسماء الموصولة ، وأسماء الإشارة ، وأسماء الأفعال .

وأقل ما جاءت عليه الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف أصلية : كشمس ، وقمر ، وجبل ، وإنما كان هذا أقل ما وردت عليه الأسماء المتمكنة ، لأنه يُحتَاجُ إلى حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بينهما وحشواً ؛ لأن الحرف فى بدء الكلمة لا يكون إلا متحركاً لتعذر الابتداء بالساكن ، والحرف فى آخر الكلمة يكون ساكناً عند الوقف عليه ، وقد لزم الفصل بينهما بالحشو لتتحقق الأوزان على ما سيأتى .

ومن هذا ما وضع فى الأصل على ثلاثة أحرف ، ثم حذف بعضه نحو : يد ، ودم ، وفم (بالميم المخففة دون تشديد) ، لأن يداً أصلها : يدى ، ودما أصلها : دمى ، وفماً أصلها : فوه - فلما سقطت الهاء من آخرها لم تقو الواو على احتمال الحركات الثلاث ، فحلت الميم محلها ، لكى يمكن أن تقول : هذا فم ، ورأيت فماً ، ونظرت إلى فم .

والأسماء تنقسم إلى مجردة ومزيدة .

فالمجرد من الأسماء كل ما كانت حروفه أصلية نحو : حمد ، وجعفر ، وسفرجل .

والمزيد منها ما كان أحد حروفه من حروف الزيادة نحو : أحمد ، وجعافر ، وسفاريج .

وينقسم المجرد من الأسماء إلى ثلاثى ورباعى وخماسى ، كالأمثلة المذكورة آنفاً .

● أوزان الثلاثى المجرد :

الثلاثى المجرد من الأسماء تنحصر أوزانه فى القسمة العقلية فى اثنى عشر وزناً ، إذ هو مكون من الفاء والعين واللام .

فالفاء أول الكلمة تجىء مفتوحة ومكسورة ومضمومة ، ولا تجىء ساكنة لأنها أول،والابتداء بالساكن متعذر .

والعين هى الحرف الثانى من الكلمة ، والحرف الثانى يكون محركاً وساكناً ، فله أربعة أحوال : الفتح ، والكسر ، والضم ، والسكون .

فإذا ضربت ثلاثة أحوال الحرف الأول فى أربعة أحوال الحرف الثانى ، كان المجموع اثنى عشر وزناً .

والحرف الثالث لام الكلمة لا يعتبر فى وزن الكلمة لأنه حرف الإعراب الذى يتغير بتغير التراكيب .

● والأوزان المستعملة من هذه عشرة أوزان أمثلتها :

(أ) مفتوح الفاء :

١ - كلْب وعنز ، وشهم وسهل .

٢ - فرَس وحجر ، وبطل .

٣ - كتِف وفخذ ، حذر ولبق .

٤ - عضُد .

(ب) مكسور الفاء :

٥ - حبرْ وجذع ، ونكس وجلف .

٦ - ضِلَع وعنب ، وزيم (أى متفرق) .

٧ - إبِل وإبِط وإطِل ، إبِد (صفة الأتان الولود) ، وبِلِز (صفة للمرأة الضخمة) ، وهذا الوزن قليل حتى ادعى سيبويه « أنه لم يرد منه إلا إبل ، كما فى القرآن الكريم ، وعبارة سيبويه (٤ - ٢٤٤) ، ويكون فعلاً فى الاسم نحو : إبِل ، وهو قليل لا نعلم فى الأسماء والصفات سواه » .

(جـ) مضموم الفاء :

٨ - قفل وبرد (من الثياب) ، وقرط (لما تلبسه النسوة فى الأذن) ، وحلو ومرّ وحرّ .

٩ - حطم وهبع وربع (قالت ليلى الأخيلية تصف سنة شديدة : لم تدع لنا هبعاً ولا ربعاً . الهبع : الفصيل نتاج الصيف ، والربع : نتاج الربيع) ، ولبد فى قوله تعالى : ﴿ يقول أهلكت ما لا لبداً ﴾ ، أى كثيرا ، وحطمَ (صفة للنَّهِم الشَّرِه) .

١٠ - أذن وعنق ، وجنب وأنف (يقال : روضة أنف ، أى لم يرعها أحد) .

وقد بدأنا بمفتوح الفاء مع الأحوال الأربعة فى العين ، ثم جاء بعده مكسور العين مع أحوال ثلاثة ، وكذلك مضموم العين مع ثلاثة أحوال .

● **والمهمل :**

من الأوزان الاثنى عشر الناتجة من القسمة العقلية وزنان :

قال سيبويه ٤/ ٢٤٤ :

« اعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فُعِلٌ ، ولا يكون إلا فى الفعل ، وليس فى الكلام فِعُلٌ » .

هذا والمهمل منها بالإجماع (فِعُل) ، فقد نفى سيبويه أن يكون هذا الوزن فى الكلام العربى ، وذلك لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، لأن الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها .

وأما قراءة أبى السَّمَّال بفتح السين المهملة وتشديد الميم ولام فى آخره :

« والسماء ذات الحِبُك » - بكسر الحاء وضم الباء ، فقيل : إنها لم تثبت ، وعلى تقدير ثبوتها يمكن تخريجها على أحد الوجهين الآتيين :

الأول : أنه أتبع الحاء من « الحبك » للتاء من « ذات » فى الكسر ، والأصل : حُبُك بضمتين ، فكسر الحاء إتباعاً لكسر التاء قبلها ، ولم يعتدّ باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين .

الثانى : أنه ليس فى هذا إتباع ، وإنما كسر الحاء مبنى على التداخل فى حرفى الكلمة ، لأنه يقال : حُبُك بضمتين ، وحِبِك بكسرتين - فى جمع حباك ، فركب هذا القارىء منهما هذه القراءة ، فأخذ ممن جعلها بكسرتين - كسر الحاء ، وأخذ ممن جعلها بضمتين - ضم الباء ، فصارت الكلمة « الحِبُك » ، وليس فى اللغة غير هذه الكلمة ، وعلى أى من هذين التخريجين لا تصلح لأن يقاس عليها ، فهذا الوزن مرفوض « فى الأسماء والأفعال باتفاق لنبوه عن الذوق » [1] .

الوزن الثانى : فُعِلٌ ، أهمله كثيرون ، وفى طليعتهم سيبويه ، فقد قال ٤/ ٢٤٤ :

« واعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فُعِلٌ ، ولا يكون إلا فى الفعل » .

---

(١) تصريف الأسماء للشيخ محمد طنطاوى ص ١٣ - الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٥ م

والفعل الذى يقصده سيبويه هو الفعل الثلاثى المجرد المبنى للمجهول ، لأنه فرع عن الفعل المبنى للفاعل ، فينبغى أن يخصص هذا الوزن بهذا الفعل .

وقد حكم بعض النحويين على هذا الوزن بأنه قليل مستشهدين بثلاثة أمثلة وردت عليه هى : دُئِلٌ « اسم لقبيلة نسب إليها أبو الأسود الدؤلى » ، ووُعِلٌ لغة فى الوَعْلِ « وهو التيس الجبلى » ، والمثال الثالث : رُئِمٌ « اسم جنس للأست » .

وقد رَدَّ عليهم من أهملوه بأن هذه الكلمات منقولة عن الفعل المبنى للمجهول ، وليست أصلية فى الأسماء ، فقد ورد : دُئِلَ بمعنى خُدِعَ ، ورُئِمَ بمعنى عُطِفَ عليه ، ووُعِلَ بمعنى ارْتَفَعَ به ، فإذا جاءت أسماء فهى منقولة مثل : أحمد ويزيد ، وكثير من الأعلام منقولٌ .

وقد أشار ابن مالك إلى الأوزان الاثنى عشر ، واستثنى منها المهمل بالإجماع ، وحكم بالقلة على الوزن الثانى فقال :

وغير آخر الثلاثى افتح وضم   واكسر وزد تسكين ثانيه تعم
وفِعُلٌ أهمل والعكس يقل   لقصدهم تخصيص فِعْلٍ بفُعِلِ

● تعدد الوزن للثلاثى :

كما عرفت أن بعض الأفعال قد جاءت على أكثر من وزن ، كما فى مضارع الفعل « محا » ، فقد نقل عن العرب قولهم : محا الشىء يمحوه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ ، ونقل عنهم قولهم : محا الشىء يمحاه ، ومحا الشىء يمحيه ، والمعنى فيها جميعاً لم يتغير .

كذلك ينبغى أن تعرف أن من الأسماء الثلاثية ما استعمل على وزنين أو أكثر من الأوزان العشرة التى قدمناها ، وبيان ذلك فيما يأتى :

١ - إذا كان الاسم مكسور العين ، فقد يكون مفتوح الفاء أو مكسورها .

فإذا كان مكسور العين مفتوح الفاء نظر فى عينه ، لأنها إما أن تكون حرفاً حلقياً ، (وحروف الحلق ستة : الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والخاء) ، أوْ : لا .

* فإن كانت عينه من الحروف الحلقية جازت فيه أربعة أوزان :

(أ) تسكين عينه مع فتح فائه فيقولون فى فخذ : فَخْذ ، بفتح الفاء وسكون الخاء .

(ب) تسكين عينه مع كسر فائه فيقولون فيها : فِخْذ ، بكسر الفاء وتسكين العين .

(جـ) كسر عينه وفائه معاً ، فيقولون فى هذه الكلمة : فخذ بكسرتين .

(د) ووزنها الأصيل فخذ ، بفتح الفاء وكسر العين .

ومن المعروف أن التسكين تخفيف ، وأن كسر الفاء إنما جاء إتباعاً لكسر العين ، وفى كسر الفاء والعين تخفيف على اللسان لسهولة الانتقال من كسر إلى كسر .

* وإذا لم تكن عينه من حروف الحلق نحو : كبد ولبق (أى ذكى) وفطن - جاز فيه تغييران :

الأول : تسكين عينه مع بقاء الفتح فى فائه ، فتقول : كَبْد ، ولَبْق ، وفَطْن .

الثانى : تسكين عينه بعد نقل حركتها وهى الكسرة إلى فائه ، فتقول : كِبْد ، ولِبْق ، وفِطْن - بكسر الفاء وسكون العين .

٢ - إذا كان الاسم مكسور العين مكسور الفاء كإِبِلٍ ، وبِلِزٍ ، وإِبِدٍ - جاز فيه وزن واحد غير وزنه الأصلى ، هو تسكين عينه .

جاء فى لسان العرب لابن منظور : الإِبِل والإِبْل معروف لا واحد له من

لفظه .. قال أبو عمرو بن العلاء : من قرأها : « أفلا ينظرون إلى الإبْل كيف خلقت » بالتخفيف ، يعنى به البعير لأنه من ذوات الأربع ..

٣ – إذا كانت عين الاسم مضمومة ، فالفاء إما مفتوحة وإما مضمومة .

فإن كانت الفاء مفتوحة والعين مضمومة نحو : عَضُد ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بأخيك ﴾ ، جاز فيه وزن واحد غير وزنه الأصلى هو تسكين عينه .

وفى لسان العرب : العَضُدُ والعضْد ... من الإنسان وغيره : الساعد ، وهو ما بين المرفق إلى الكتف .. ومعنى ﴿ سنشد عضدك بأخيك ﴾ : سنعينك ونقويك به .

وإن كانت الفاء والعين مضمومتين نحو : عُنُق وجُنُب جاز فيه تسكين العين .

وقد جاء فى لسان العرب : العُنْق ، والعُنُق : وُصْلة ما بين الرأس والجسد يذكر ويؤنث .

* إضافة :

ضبط الكلمات فى اللغة العربية ضبطاً صحيحاً ثمرة من الثمرات التى نجنيها من دراسة علم الصرف ، والضبط الذى يعنى دارس الصرف هو ضبط حروف الكلمة ومعرفة بنيتها باستثناء الحرف الأخير منها لأنه حرف الإعراب .

ومن المعاجم يعرف الضبط الصحيح لهذه المفردات ، والمسموع عن العرب من هذا القبيل قد لا يخضع لقاعدة من القواعد من ذلك :

قولهم : العسر بضم العين وسكون السين ، والعسر بضمتين .

وقولهم : اليسر بضم الياء وسكون السين ، واليسر بضمتين .

وفى اللسان : واليسْر ضد العسْر ، وكذلك اليُسُر مثل عُسْر وعُسُر .

ونحو هذا كثير فى اللغة نقف عليه بحفظ ما سمع ونقل عن العرب .

واستعمال هاتين الكلمتين ساكنتى العين أشهر « والشهرة علامة الأصالة ، فالضم فيهما فرع السكون » (١) .

ومما سمع فى نحو شَعْر ونَهْر وبَحْر بسكون العين قولهم : شعَر ونهَر وبحَر ، بفتح العين ، وقد جاء فى الكتاب العزيز فى سورة الكهف قوله تعالى : ﴿ وفجرنا خلالهما نَهَراً ﴾ .

● أوزان الرباعى المجرد :

تذكر أن القسمة العقلية لأوزان الثلاثى المجرد جعلت عددها اثنى عشر وزناً .

واعلم أن الرباعى المجرد إذا وزن وزناً صرفياً ، فإنك تزيد فى آخره لاماً قبل لام الفعل ، فجعفر مثلاً على وزن فعلل ، والقسمة العقلية ترى أن هذه اللام تكون متحركة بإحدى الحركات الثلاث : الفتحة ، أو الضمة ، أو الكسرة ، كما تكون ساكنة ، فإذا أخذنا هذه الأحوال الأربعة وضربناها فى الأحوال الاثنى عشر التى تحصلت فى وزن الثلاثى كان المجموع ثمانية وأربعين وزناً . واللام الثانية لا اعتبار لها فى الوزن لأنها حرف الإعراب .

ولم يرد من هذا العدد الكبير إلا خمسة أوزان ، وزاد الأخفش وزناً سادساً ، سنذكره بعد هذه الخمسة المتفق عليها ، وذلك فيما يأتى :

١ – فَعْلَلٌ : بفتح الفاء واللام وسكون العين ، نحو : جَعْفَر ، ودَغْفَل (ولد الفيل أو الذئب) ، ونحو : سَلْهَب (للرجل الطويل) ، وجاءت الصفة بالتاء نحو : بَهْكَنَة (للمرأة الضخمة الحسنة) .

٢ – فِعْلِل : بكسر الفاء واللام وسكون العين ، نحو : زِبْرِج (للذهب والزينة) ، ودِعْبِل (لبيض الضفدع) ، وحِرْمِل (للمرأة الحمقاء) .

---

(١) تصريف الأسماء للشيخ محمد طنطاوى ص ٢١ .

٣ - فعلل : بضم الفاء واللام وسكون العين ، نحو : دملج (للحجر الأملس) ، ودُمْلُجُ : اسم رجل ، قال :

لا تحسبى دراهم ابنى دُمْلُجِ   تأتيك حتى تُدْلجى وتَدْلِجِى

ونحو : بُرْقُعٍ وبُرْثُنٍ (البرثن مخلب الأسد) .

٤ - فِعْلَل : بكسر الفاء وفتح اللام وسكون العين ، نحو : درهم ، وضفدع ، وهِجْرَعٍ (للأحمق الطويل) ، وزِئْبَق .

٥ - فِعَلّ : بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام ، نحو : قمطر . وفى اللسان : والقمطر والقمطرة : ما تصان فيه الكتاب ... وينشد :

ليس بعلمٍ ما يَعِى القِمَطْرُ   ما العلمُ إلا ما وعاه الصَّدْرُ

ونحو : هِزَبْرٍ (للأسد) ، وسِبَطْرٍ (للطويل) .

والوزن الذى زاده الأخفش :

فُعْلَل - بضم الفاء وفتح اللام وسكون العين ، نحو : جخدب (لذكر الجراد) ، وطُحْلَبٍ (للخضرة التى تعلو المياه لطول مكثه) ، وبُرْقَعٍ - بفتح القاف .

والمشهور فى هذه الأمثلة وزن فعلل - بضم الفاء واللام وسكون العين - ، وقد احتج الأخفش على أصالة هذا الوزن بسماعه مفتوح اللام ، دون سماع الضم كما فى جُؤْذَرٍ (لولد البقرة الوحشية) .

ويرد على هذه الحُجَّة بما جاء فى لسان العرب من قول ابن منظور : الجؤذُر والجؤذَر (ولد البقرة الوحشية) .... وجوذر وجوذر مخفف من المهموز ... وحكى ابن جنى : أن جَوْذرًا على مثال كوثر لغة فى جوذر ، وهذا مما يشهد له بالزيادة ، لأن الواو ثانية لا تكون أصلاً فى بنات الأربعة . اهـ .

وعلى هذا تكون كلمة جؤذر من مزيد الثلاثى ووزنها : فؤعل بزيادة الهمزة بين الفاء والعين .

وقال الشيخ أحمد الحملاوى فى كتابه « شذا العرف » : وبعضهم يقول : « إنه فرع جُخدُب - بالضم ، والصحيح أنه أصل ، ولكنه قليل » .

● أوزان الخماسى المجرد :

لعلك تذكر حين درست الميزان الصرفى أن الكلمة إذا زادت على ثلاثة أحرف وكانت زيادتها ناشئة من أصل وضع الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة ، زدت فى الميزان لاماً أو لامين على أحرف (ف ع ل) ، فتقول فى وزن جعفر : فعلل بزيادة لام واحدة ، وفى وزن جحمرش : فَعْلَلِل ، بزيادة لامين - وهذه الزيادة قبل لام (ف ع ل) لأن اللام الأخيرة حرف الإعراب .

وقد عرفت أن القسمة العقلية لأوزان الثلاثى اثنا عشر وزناً ، والمستعمل منها عشرة وأن القسمة العقلية لأوزان الرباعى ثمانية وأربعون وزنا والمستعمل منها خمسة عند الجمهور ، وزاد الأخفش عليها سادساً ، ومن اليسير أن تنظر إلى اللام الثانية التى زيدت فى وزن الخماسى المجرد بأحوالها الأربعة : السكون ، والفتح ، والكسر ، والضم . فإذا ضربت هذه الأربعة فى الثمانية والأربعين الناتجة من الصور العقلية فى الرباعى كان الناتج (١٩٢) - اثنين وتسعين ومائة وزن - ، لكن المستعمل منها أربعة وهى :

١ - فعللل - بفتح الأول والثالث وكسر الرابع وسكون الثانى ، نحو : جَحْمَرِشٍ (وهى من النساء الثقيلةُ السمجةُ ، أو العجوزُ الكبيرة) ، ونحو : قَهْبَلِسٍ (وهى الضخمة من النساء ، والقملة الصغيرة) ، ونحو : صَهْصَلِقٍ (شديدة الصوت صخابة) . وأنشد :

قد شيبت رأسى بصوت صهصلق

٢ - فُعَلِّل - بضم الأول وفتح الثانى وسكون الثالث وكسر الرابع ، نحو : قُذَعْمِلٍ (للقصير الضخم من الإبل) ، والقذعملة (للناقة القصيرة) ومن كلامهم : ما فى السماء قُذَعْمِلَةٌ ، أى شىء من السحاب ، ونحو : خُبَعْثِنٍ (تيس خبعثن : غليظ شديد) . قال الشاعر :

رأيت تَيْساً راقنى لِسَكَنِى   ذا مَنْبت يرغب فيه المُقْتَنِى
أهدب معقود القرَى خبعثن

أهدب : ناعم الشعر . القرى بفتح القاف : الظهر .

٣ - فِعْلَلّ - بكسر الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وسكون الرابع ، نحو : قِرْطَعْب (للشيء التافه) ، ومن كلامهم : ما عليه قِرْطَعْبَةٌ ، أى ما عليه قطعة من خرقة ، ونحو : قِرْطَعْن (للأحمق) ، ونحو : جِرْدَحْل (ناقة جردحل : ضخمة غليظة ، ورجل جردحل . .) ، ونحو : قِرْشَبّ (للضخم الطويل من الرجال) .

٤ - فَعَلَّل - بفتح الأول والثانى والرابع وسكون الثالث ، نحو : سَفَرْجَل (ثمر معروف مسكن للعطش ، يكثر فى بلاد العرب) ، ونحو : فَرَزْدَق (الفرزدق : الرغيف ، وقيل : فتات الخبز ، وبه سُمّى) ، ونحو : شَمَرْدَل (الشمردل من الإبل وغيرها : القوى السريع الحسن الخلْق) . قال الشاعر:

إذا قلت : عودوا عاد كل شَمَرْدَلٍ   أشم من الفتيان جزْلٍ مواهبه

ونحو : هَمَرْجَل (الهمرجل : الجمل الضخم) .

هذه أوزان الاسم المجرد وجملتها على ما تقدم عشرة أوزان للثلاثى ، وخمسة للرباعى ، وأربعة للخماسى ، فتصير الجملة تسعة عشر وزناً .

ومن العلماء من عدها أربعة وعشرين وزناً ، فأضاف إلى الثلاثى وزناً واحداً ، وإلى الرباعى ثلاثة أوزان لم يقرها الجمهور ، وأضاف ابن السراج إلى الخماسى وزناً واحداً ، ولم يتابعه أحد على ذلك .

ما خالف الأوزان المتقدمة من الأسماء :

قال الشيخ خالد فى شرح التصريح : ٢/٣٥٦ ، ٣٥٧ :

«وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها :

إما بزيادة فى أوله ، كمنطلق .

أو فى وسطه ، كظريف .

أو فيهما نحو : محرنجم .

أو فى آخره كحبلى .

أو بنقص أصل كيد ودم - أصلهما : يدى ودمى .

أو بنقص حرف زائد كعُلَبِط - بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة ، وبالطاء المهملة : الغليظ الضخم - أصله : عُلَابِط ، بدليل أنهم نطقوا به على أصله ، والدليل على وجود الألف بعد اللام أنهم لا يوالون بين أربع متحركات فى كلمة ، إلا أن يعرض عارض كزيادة فى تقدير الانفصال نحو شجرة .

أو بتغير شكل أى حركة كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه نحو : جخدب - بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال .

أو بكسر أوله ، نحو : خرفع - بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وضم الفاء ، وبالعين المهملة (القطن الفاسد) ، وفى اللسان : (الخُرْفُع ، والخِرْفِع ، والخِرْفُع - الأخيرة بكسر الخاء وضم الفاء - عن ابن جنى) .

ولتغيير مكسورهما : أى الأول والثالث ، بضم ثالثه فى نحو : زئبر - بكسر الزاى وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة - وأصلها الكسر (والزئبر : ما يعلو الثوب الجديد من سمات جِدَّته) .

وأما سَرَخْس - بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة (لبلدة) ، وبَلَخْش - بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة (لنوع من الجواهر) فأعجميان لا عربيان ؛ إذ ليس فى أمثلة الرباعى مفتوحُ الأول والثانى » . اهـ . تصريح .

● **المزيد فيه من الأسماء :**

عرفت فيما درست من قبل أن حروف الزيادة قد جمعت فى قولهم : سألتمونيها ، أو قوله :

هناء وتسليم – تلا يوم أنسه نهاية مسئول – أمان وتسهيل

فجمعت فى هذا البيت أربع مرات .

كذلك عرفت المواضع التى تزاد فيها هذه الحروف من الأفعال ، كما عرفت الأدلة التى تميز بها الزائد من الأصلى ، ولعلك تذكر بيت الألفية الذى يقول :

والحرف إن يلزم فأصل ، والذى لا يلزم الزائدُ مثل « تا » احتذى

* **وكذلك ينقسم المزيد إلى :**

١ – **مزيد الثلاثى** : وأقله أن يجىء على أربعة بزيادة حرف واحد فيه ، نحو : أحمر ، وقائم ، وقتال ، وقتلى ، وقد جاء الحرف الزائد أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً . وأكثر ما تبلغ به الزيادة سبعة أحرف نحو : استغفار ، وقبله ما زيد بحرفين نحو : إكرام ، وما زيد بثلاثة أحرف نحو : انطباق .

● **ومواضع الزيادة :**

الزيادة تكون بحرف واحد أو بحرفين أو بثلاثة أو بأربعة .

فإن كانت بحرف واحد فمواضعها أربعة :

١ – ما قبل الفاء ، نحو : أكمل ، وأجدلَ ، وأفرخ (جمع فرخ) .

٢ – ما بين الفاء والعين ، نحو : عابد ، وكامل .

٣ – ما بين العين واللام ، نحو : كتاب ، وغلام .

٤ – ما بعد اللام ، نحو : قتلى (جمع قتيل) ، ومرضى (جمع مريض) .

وإن كانت بحرفين فمواضعهما على ما يأتى :

١ – أن تكون الزيادتان متفرقتين بينهما الفاء نحو : أكابر وأصاغر .

٢ – أن تكون الزيادتان المتفرقتان بينهما العين نحو : ساطور وعاقول .

٣ – أن تكون بينهما اللام نحو : حمادى وقصارى (من قولهم : حماداك أن تفعل كذا وكذا ، أى : غايتك ، وقصاراك) .

٤ – أن تكون بينهما الفاء والعين ، نحو : إعصار وإنكار .

٥ – أن تكون بينهما العين واللام ، نحو : خيزلى .

٦– أن تكون بينهما الفاء والعين واللام ، نحو : أجفلى (والأجفلى : الجماعة من كل شىء) .

٧ – والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء ، نحو : منطلق ، ومنكسر .

وإن كانت الزيادة بثلاثة أحرف كانت على النحو الآتى :

١ – أن تكون متفرقة ، نحو : تماثيل ، وتماسيح .

٢ – وأن تكون مجتمعة قبل الفاء ، نحو : مستخرج ، ومستغفر .

٣ – وتجىء الأحرف الثلاثة الزائدة بعد لام الكلمة ، نحو : عنفوان .

٤ – وقد يجتمع حرفان بعد اللام وينفرد حرف قبل الفاء ، نحو : أفعوان .

وزيادة الأربعة نحو : استغفار ، واحميرار (مصدر الفعل : احمارّ) .

٢ – **مزيد الرباعى :**

يزاد الاسم الرباعى المجرد بحرف واحد فيصير على خمسة أحرف ، كما يزاد بحرفين فيصير على ستة أحرف ، ويزاد بثلاثة أحرف فيصير على سبعة أحرف .

* والزيادة بحرف :

قد تكون قبل الفاء فى نحو : مدحرج ، ومدحرج : اسم فاعل أو اسم مفعول .

وقد تكون بعدها فى نحو : كنتأل (والكنتأل ، بالضم : القصير والنون زائدة) .

وقد تكون بعد العين فى نحو : سميدع (للسيد الشجاع الكريم) ، ونحو : حُلاحِلِ (السيد فى عشيرته الشجاع) قال امرؤ القيس :

القاتلين الملك الحلاحلا   خير معدّ حسباً ونائلاً

وقد تكون الزيادة بعد اللام الأولى فى نحو : عُصْفُور (والعصفور : السيد ، أو طائر ذكر ، والأنثى بالهاء) ، ونحو : قنديل (القنديل معروف وهو فعليل ، فالياء زائدة) .

وقد تكون بعد اللام الثانية نحو : طُرْطُبّ - بالضم وتشديد الباء (الثدى الضخم المسترخى الطويل) .

والزيادة بحرفين :

قال الشيخ محمد طنطاوى فى « تصريف الأسماء » ص ٣٣ :

ويصير على ستة أحرف بزيادة حرفين ، سواء كانا مجتمعين : إما بعد اللام الأولى ، نحو : قَنْدَوِيل (العظيم الرأس) ، وطِرِمّاح (طويل) .

أو بعد اللامين نحو : عقرباء ، وعنكبوت ، وقمطرير ، وبرنساء (الناس) .

أم كانا متفرقين بينهما :

إما الفاء والعين نحو : محرنجم (مجتمع) .

أو العين واللام نحو : خَيْتَعُور (غير دائم) . قال حجر بن عمرو الكندى :

كل أنثى وإن بدا لك منها   آيةُ الحب حبُّها خيتعور

أو اللام الأولى نحو : كُنَابِيل (وكنابيل : اسم موضع - حكاه سيبويه .

أو اللامان نحو : حبوكرى (الداهية) .

ويصير على سبعة أحرف بزيادة ثلاثة نحو : احرنجام ، وعَرَنْقصان (نبت قيل هو الحندقوق) ، وبرنساء (تقدم معناه) .

● مزيد الخماسى :

يصير الخماسى على ستة أحرف بزيادة حرف مد قبل الآخر نحو : سلسبيل ، وعلطميس (المرأة الشابة) ، ودردبيس (الداهية) ، وعضرفوط (ذكر العظاء) ، وقرطبوس (الداهية) .

أو بعد الآخر مجرداً عن التاء نحو : قبعثرى ، وضبغطرى (الجمل العظيم) .

أو مشفوعاً بها نحو : قبعثراة

وندر مجيئه على سبعة نحو : قرعبلانة (دويبة عريضة محبنطية) .

* * *

الأسماء الجامدة والمشتقة

ينقسم الاسم إلى : جامد ، ومشتق .

فالجامد ما لم يؤخذ من غيره ، ودَل على ذات أو معنى من غير ملاحظة صفة .

فالذات ما تقوم بنفسها كأسماء الأجناس المحسوسة نحو : رجل وأسد وبقر وشجر وحجر .

والمعنى ما قام بغيره ، كأسماء الأجناس المعنوية ، نحو : القيام ، والقعود ، والفهم ، والعلم .

والمشتق ما أخذ من غيره ، ودَل على ذات وحدث يرتبط بها نحو : عالم ، ومفهوم ، وظريف .

والاشتقاق يكون من أسماء الأجناس المعنوية ، وهى المصادر التى سنبينها فيما بعد ، فالعلم مصدر الفعل (علم) نأخذ منه الأفعال الثلاثة على ما عرفت من قبل ، ونأخذ منه مُشْتَقّاتٍ أخرى مثل : عالم وعليم وعلاّم ومعلوم وغيرها .

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة وهى الذوات . ومنه قولهم : استحجر الطين ، وأورقت الأشجار ، وأسبعت الأرض – وهذه الأفعال مشتقة من الحجر والورق والسبع . ومثله : فلفلت الطعام ، ونرجست الدواء ، وعقربتُ الصُّدغ – وهذه الأفعال مشتقة من الفلفل والنرجس والعقرب . والمعنى : جعلت الفلفل فى الطعام ، والنرْجس فى الدواء ، وجعلت شعر الصُّدغ كالعقرب .

والاشتقاق أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما فى المعنى وتغير فى اللفظ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(أ) اشتقاق صغير ، وهو أخذ كلمة من أخرى مع اتحاد فى المعنى واتفاق

فى الحروف الأصلية ، وترتيبها نحو : فاهم ومفهوم ، وفهيم ، مأخوذة من الفهم .

(ب) واشتقاق كبير : وهو أخذ كلمة من أخرى مع الاتحاد بينهما فى الحروف دون ترتيبها ، نحو : جذب وجبذ .

(جـ) اشتقاق أكبر : وهو أخذ كلمة من أخرى مع التناسب فى المعنى والاتحاد فى أكثر الحروف على أن يكون الباقى منها من مخرج متحد نحو : نَعِق ، ونَهَق ، ونحو : ثلم ، وثلب ، ونحو : خامل ، وخامن .

والاشتقاق الصغير أهم هذه الأقسام عند الصرفى .

وفيما يلى حديث ابن جنى تحت عنوان : « الاشتقاق الأكبر » .

من الخصائص لابن جنى

باب فى الاشتقاق الأكبر

هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا على – رحمه الله – كان يستعين به ، ويُخلِد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمِّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويَسْتروِح إليه ، ويتعلَّل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه فتعلم أنه لَقَب مستحسَن [1] . وذلك أن الاشتقاق عندى على ضربين : كبير وصغير .

فالصغير ما فى أيدى الناس وكتبهم ؛ كأن تأخذ [2] أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع [2] بين معانيه ، وإن اختلفت صيَغه ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) ، فإنك تأخذ منه معنى السلامة فى تصرّفه ؛ نحو سلم ويسلم ، وسالم ، وسلمان ، وسلمى والسلامة ، والسليم : اللديغ ؛ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأوّلته ، وبقيّة الأصول غيره ؛ كتركيب (ض ر ب) ، و(ج ل س) ، و(ز ب ل) على ما فى أيدى الناس من ذلك . فهذا هو الاشتقاق الأصغر . وقد قدّم أبو بكر [3] – رحمه الله – رسالته فيما أغنى عن إعادته ؛ لأن أبا بكر لم يألُ فيه نصحاً ، وإحكاماً ، وصنعة وتأنيساً .

وأمّا الاشتقاق الأكبر : فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية [4] ، فتعقد

(١) كذا فى (أ) ، وفى (ش) ، ب : « مستحق » .

(٢) كذا فى (أ) ، وفى (ب) : « يأخذ ... فيتقراه فيجمع » ، وفى (ش) كما فى (ب) غير أنه فيه : « فيقراه » ، وهو تصحيف .

(٣) يريد ابن السرّاج ، وله كتاب « الاشتقاق » ، ولم يتممه . راجع البغية ص ٤٤

(٤) كذا فى (أ) ، (ج) ، وفى (ش) ، و(ب) : « الثلاثة » .

عليه وعلى تقاليبه [1] الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شىء من ذلك [عنه] [2] رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك فى التركيب الواحد . وقد كنا قدمنا ذكر طَرَف من هذا الضرب من الاشتقاق فى أوّل هذا الكتاب عند ذكرنا أصل الكلام والقول وما يجىء من تقليب [3] تراكيبهما ؛ نحو : (ك ل م) ، (ك م ل) ، (م ك ل) ، (م ل ك) ، (ل ك م) ، (ل م ك) ، وكذلك : (ق و ل) ، (ق ل و) ، (و ق ل) ، (و ل ق) ، (ل ق و) ، (ل و ق) ، وهذا أعوص مذهباً [4] ، وأحزن مُضطرَباً . وذلك [5] أنا عقدنا تقاليب الكلام الستةَ على القوّة والشدّة ، وتقاليب القول الستة على الإسراع والخفّة . وقد مضى ذلك فى صدر الكتاب .

لكن بقى علينا (أن نحضر [6] هنا) مما يتّصل به أحرفاً ، تؤنّس بالأوّل ، وتُشجّع [7] منه المتأمّل .

فمن ذلك تقليب (ج ب ر) فهى – أين وقعت [8] – للقوّة والشدّة . منها (جبرت العظيم ، والفقير) إذا قوّيتهما وشدَدْت منهما ، والجبْر : الملِك لقوّته وتقويته لغيره . ومنها (رجل مجرَّب) إذا جَرَّسته [9] الأمور

(١) كذا فى (أ) ، (ب) ، وفى(ج) : « مقاليبه » .

(٢) كذا فى (ش) ، (ب) ، (ج) . وسقط هذا فى (أ) .

(٣) كذا فى (أ) . وسقط فى (ش) ، (ب) .

(٤) كذا فى (ش) ، (أ) . وفى (ب) : « أغوص » .

(٥) كذا فى (أ) ، (ب) . وفى (ش) : « ولذلك » .

(٦) كذا فى (أ) ، وفى (ش) ، (ب) : « نحضرهما » .

(٧) كذا فى (ش) ، وفى (أ) : « يسجع » .

(٨) كذا فى (أ) ، وفى (ش) ، (ب) : « لين » وهو تحريف .

(٩) كذا فى (أ) ، وفى (ش) ، (ب) : « حرسته » وهو تصحيف . وجرّسته الأمور : جربته وأحكمته .

ونَجَدْتَه (١) ، فقويت مُنّته ، واشتدَّت شكيمته . ومنه الجِرَاب لأنه يحفظ ما فيه ، وإذا حُفظ الشىء وروعى اشتدّ وقوى ، وإذا أُغفل وأُهمل تساقط ورَذِىَ (٢) . ومنها (الأبجر والبُجْرة) وهو القوىّ السُرَّة . ومنه قول علىّ صلوات الله عليه : « إلى الله أشكو عُجَرِى وبُجَرِى » ، تأويله : همومى وأحزانى ، وطريقه أن العُجْرة كلّ عُقْدة فى الجَسَد ؛ فإذا كانت فى البطن والسرّة فهى البُجْرة [والبَجَرة] (٣) تأويله أنّ السُرَّة غُلظت ونتأت فاشتدّ مسُّها وأمرها . وفُسّر أيضاً قوله : « عُجَرى وبُجَرى » ، أى ما أبدى وأُخفى من أحوالى . و(منه البُرَج (٤) لقوته فى نفسه وقوّة ما يليه) به ، وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها ، هو قوّة أمرها ، وأنه ليس بلونٍ مستضعَف ، ومنها رجَّبت الرجل (٥) إذا عظَّمته وقوّيت أمره . ومنه رَجَب لتعظيمهم إيّاه عن القتال فيه ، وإذا كَرُمت النخلة على أهلها فمالت دَعَموها بالرُجْبة ، وهو شىء تُسند إليه لتقوى به . والراجبة : أحد فصوص الأصابع ، وهى مقوِّية لها . ومنها الرَبَاجىّ وهو الرجُل يفخر بأكثر من فعله ؛ قال :

* وتلقاه رَبَاجِيًا فخوراً (٦) *

تأويله : أنه يعظِّم نفسه ، ويقوّى أمره .

ومن ذلك تراكيب (ق س و) ، (ق و س) ، (و ق س) ، (و س ق)

---

(١) كذا فى (أ) ، (جـ) ، وفى (ش) ، (ب) : « نجدته : وكلاهما صحيح . والذال أعلى . يقال : نجذه الدهر ونجذه : عرّفه وعلمه .

(٢) كذا فى (أ) ، وفى (ش) ، (ب) : « ردى » وكلاهما صحيح ، فردى هلك ، ورذى : أثقله المرض .

(٣) كذا فى (أ) ، وسقط هذا فى (ش) ، (ب) .

(٤) كذا فى (ش) ، (ب) ، وفى (أ) : « منها البرج المؤيد فى نفسه وقوة من عليه » .

(٥) كذا فى (أ) ، (جـ) . وفى (ش) ، (ب) : « الأمر » .

(٦) أورده فى الجمهرة : ٢٠٩/١ غير معزوّ .

(س و ق) ، وأهمل (١) (س ق و) ، وجميعُ ذلك إلى القوّة والاجتماع . منها (القسوة) ، وهى شدّة القلب واجتماعه ؛ ألا ترى إلى قوله :

يا ليت شِعْرى - والمُنَى لا تنفع - هل أغدُوَنْ يوماً وأمرِى مُجْمَع (٢)

أى قوىّ مجتمع (٣) ، ومنها (القوس) لشدّتها ، واجتماع طَرَفيها . ومنها (الوَقْس) لابتداء الجرب ، وذلك لأنه يجمع الجِلْد ويُقْحِله (٤) ، ومنها (الوَسْق) للحمل ؛ وذلك لاجتماعه وشدّته ، ومنه استوسق الأمر أى اجتمع : ﴿ والليل وما وَسَق ﴾ (٥) ، أى جَمَع ، ومنها (السَّوْق) ، وذلك لأنه استحثاث وجَمْع للمسوق بعضه إلى بعض ؛ وعليه قال (٦) :

* مستوسِقاتٍ لو يجدن سائقاً (٧) *

فهذا كقولك : مجتمعاتٍ لو يجِدن جامعاً .

فإن شذَّ شىء من شُعَب هذه الأصول عن عَقْده ظاهراً رُدَّ بالتأويل إليه ، وعُطِف بالملاطفة عليه . بل إذا كان هذا قد (٨) يَعْرِض فى الأصل الواحد حتى

---

(١) كذا فى (أ) . وفى (ش) : « فأهمل » ، وفى (أ) ما هو أدنى إلى ما فى (ش) .

(٢) فى النوادر ص ١٣٣ . وبعده :

وتحت رحلى زفيان ميلع حرف إذا ما زجرت تبوّع

(٣) كذا فى (أ) . وفى (ش) ، (ب) : « مجمع » .

(٤) كذا فى (ب) . أى يجعله قحلاً يابساً . وفى (أ) : « يخفيه » ، أى يذهبه . وفى (جـ) : « يخفيه » . وفى (ش) : « يفلحه » ، وكأنه تحريف عن « يقحله » .

(٥) آية ١٧ من سورة الانشقاق .

(٦) أى العجاج كما فى اللسان فى وسق .

(٧) قبله :

* إن لنا لإبلا حقائقا *

(٨) كذا فى (ش) ، (ب) . وسقط فى (أ) .

يُحتاج فيه إلى ما قلناه ، كان فيما انتشرت أصوله بالتقديم والتأخير أولى باحتماله ، وأجدر بالتأوّل له .

ومن ذلك تقليب (س م ل) ، (س ل م) ، (م س ل) ، (م ل س) ، (ل م س) ، (ل س م) . والمعنى الجامع لها المشتملُ عليها الإصحاب والملاينة . ومنها الثوب (السَمَل) وهو الخَلَق . وذلك لأنه ليس عليه من الوبَر والزِئبِر ما على الجديد . فاليد إذا مَرّت عليه لِلَمس لم يستوقفها عنه جدَّة [1] المنسج ، ولا خُشنة الملمس . والسَمَل : الماء القليل ؛ كأنه شيء قد أَخْلَق وضعف عن قوّة المضطرَب ، وجَمَّة المرتكَض ؛ ولذلك قال :

حوضاً كأنَّ ماءه إذا عَسَل   من آخر الليل رُوَيزِىّ سَمَلْ [2]

وقال آخر :

ورَّاد أسمال المياه السُدُمْ   فى أُخْرَيات الغَبَش المِغَمّ [3]

ومنها السلامة . وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به . ومنها [المَسْل و] [4] المَسَل والمَسِيل كله واحد ، وذلك أن

(١) كذا فى (ش) ، (ب) . وفى (أ) : « حلّة » .

(٢) قبله كما فى اللسان فى عسل عن ثعلب :

* قد صبحت والظل غض ما زحل *

كأنه يصف إبلاً أو قطاً وردت الماء ، ويقال : عسل الماء إذا حركته الريح فاضطرب وارتفعت حبكه وطرائقه . والرويزى تصغير الرازي : المنسوب إلى الرى . ويعنى به ثوب أخضر يشبه الماء به .

(٣) السدم : المندفنة الغائرة . والغبش : الظلمة إذ يقبل الصباح . والمغم ذو الغيم أو الذى يضيق الأنفاس من شدة الحر .

(٤) كذا فى (أ) ، (جـ) . وسقط هذا فى (ش) ، (ب) . والمعنى الواحد الذى يأتى له هذه الألفاظ الثلاثة هو مجرى الماء . وصاحب القاموس يجعل المسل فى معنى السيلان . والخطب سهل .

الماء لا يَجرى إلا فى مَذْهب له وإمام منقاد به ، ولو صادف حاجزاً [1] لاعتاقه فلم يجد مُتسرَّباً معه . ومنها الأملس والملساء . وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفّح له . ومنها اللمس . وذلك أنه إن عارض اليَد شيد حائل بينها وبين الملموس لم يصحّ هناك لمس ؛ فإنما هو [2] إهواء باليد نحوه ، ووصول منها إليه لا حاجز ولا مانع ، ولا بدّ مع اللمس من إمرار اليد وتحريكها على الملموس ، ولو كان هناك حائل لاستوقفت به عنه . ومنه الملامسة ﴿ أو لامستم النساء ﴾ [3] أى جامعتم ، وذلك أنه لا بدّ هناك من حركات واعتمال ، وهذا واضح . فأمّا (ل س م) فمهمَل . وعلى أنهم قد قالوا : نَسَمت الريحُ إذا مرّت مرّ سهلا ضعيفاً ، والنون أخت اللام ، وسترى نحو ذلك .

(ومرَّ بنا [4] أيضاً ألْسَمْتُ الرجل حُجّته إذا لقّنته وألزمته إيّاها . قال :

لا تُلْسِمَنَّ أبا عمران حُجَّته   ولا تكونَنْ له عوناً على عمراً [5]

فهذا من ذلك ، أى سَهِّلْتَهاَ وأوضحتُها) .

واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمرّ فى جميع اللغة ، كما لا ندعى للاشتقاق الأصغر أنه فى جميع اللغة . بل إذا كان ذلك (الذى هو) [6] فى القسمة سدس هذا أو خمسه متعذّراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعزّ ملتمَساً [7] . بل لو صحّ من هذا النحو ، وهذه الصنعة المادّةُ الواحد تتقلب

(١) فى (ش) بعد « حاجزاً » : « أو جائزاً » . وفى (ب) : « أو حائزاً » .

(٢) أى اللمس .   (٣) آية ٦ من سورة المائدة .

(٤) ما بين القوسين فى (ش) ، (ب) . وسقط فى (أ) .

(٥) « عمرا » كذا فى (ب) . وهو الموافق لما فى اللسان فى لسم . وفى (ش) : « عمر » بكسر الراء .

(٦) كذا فى (أ) . وفى (ش) ، (ب) : « هو الذى » .

(٧) كذا فى (ش) ، (ب) . وفى (أ) : « ملمساً » .

على ضروب التقلب كان غريباً معجباً . فكيف به وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ، ويجاريه إلى المَدَى الأبعد .

وقد رَسَمتُ لك منه رسماً فاحتذه (١) ، وتَقَيَّله (٢) تحظَ به ، وتُكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله . نعم ، وتسترفِدْه فى بعض الحاجة إليه ، فيعينك ويأخذ بيديك ؛ ألا ترى أن أبا علىّ [رحمه الله] كان يقوِّى كون لام (أُثْفِيَّة) فيمن جعلها (أفعولة) واواً بقولهم : جاء يَثْفُه ، ويقول : [هذا] (٣) من الواو لا محالة كيعده . فيرجحَ (٤) بذلك الواو على الياء التى ساوقتها فى يَثْفوه ويَثفيه . أفلا تراه كيف استعان على لام ثَفَا بفاء وثَف . وإنما ذلك لأنها مادّة واحدة شُكِّلت على صُوَر مختلفة ، فكأنها لفظة واحدة . وقلت مرة للمتنبى : أراك تستعمل فى شعرك ذا ، وتا ، وذى كثيراً ، ففكَّر شيئاً ثم قال : إن هذا الشعر لم يُعمل كلّه فى وقت واحد . فقلت له : أجل لكن (٥) المادّة واحدة . فأمسك البتّة . والشىء يذكر لنظيره ؛ فإن المعانى وإن اختلفت معنيّاتها ، آوية إلى مضجع غير مُقِضّ ، وآخذ بعضُها برقاب بعض .

* * *

---

(١) كذا فى (ش) ، (ب) . وفى (أ) : « فاحذه » .

(٢) كذا فى (أ) . وفى (ش) ، (ب) : « تقبله » . وتقيله : تبعه وترسمه من قولهم: تقيل فلان أباه إذا نزع إليه فى الشبه .

(٣) كذا فى (أ) . وسقط فى (ش) ، (ب) .

(٤) كذا فى (ش) ، (ب) . وفى (أ) : « فترجح » .

(٥) كذا فى (أ) . وفى سائر الأصول « إلا أنّ » .

أصل المشتقات

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر ، لكونه بسيطاً أى يدل على الحدث فقط بخلاف الفعل ، فإنه مركب يدل على الحدث ويدل على الزمن .

وعند الكوفيين : الأصل الفعل ، لأن المصدر يجىء بعده فى التصريف ، ويقع تأكيداً له عندما تقول : ضربت المذنب ضرباً .

وفيما يلى هذه المسألة تحت رقم (٢٨) من كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » .

٢٨ – مسألة

[القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟] (١)

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفَرْعٌ عليه ، نحو « ضَرَبَ ضَرْباً ، وقَامَ قِيَاماً » ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفَرْعٌ عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : « قَاوَمَ قِوَاماً » ، فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : « قَامَ قِيَاماً » فيعتل لاعتلاله ؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أن المصدر فرع على الفعل أنَّ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : شرحنا على شرح الأشمونى (٢/ ٣٤١) ، وحاشية الصبان (٢/ ٩٦ بولاق) ، وتصريح الشيخ خالد الأزهرى (١/ ٣٩٣ بولاق) ، وشرح الرضى على الكافية (٢/ ١٧٨) ، وشرح ابن يعيش على المفصل (ص ١٣٥) ، وأسرار العربية للمؤلف (ص ٦٩ ليدن) .

الفعل يعمل فى المصدر ، ألا ترى أنك تقول : « ضَرَبْتُ ضَرْباً » فتنصب ضرباً بضربت ؟ فوجب أن يكون فرعاً له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذْكَر تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها ، خصوصاً على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحَبَّذَا ، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفاعل (1) وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ ؛ فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

[١٠٣] قالوا : ولا يجوز أن يقال : « إنَّ المصدر إنما سُمِّى مصدراً لصُدُورِ الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الإبل مَصْدَراً لصدورها عنه » لأنا نقول : لا نسلم ، بل سمى مصدراً لأنه مَصْدُور عن الفعل ، كما قالوا : « مَرْكَبٌ فَارِه ، ومَشْرَبٌ عَذْب » ، أى : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدراً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمانٍ مُطْلَقٍ ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوه يشترك فى الأزمنة كلها ، لا اختصاصَ له بزمانٍ دون زمانٍ ، فلما لم يتعين لهم زمانُ حدوثِهِ لعدم

(1) كذا ، ونرجح أن الأصل « والفعل وضع له – إلخ » .

اختصاصه اشتقوا له من لفظه أَمْثِلَةً تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ؛ ليختص كل فعل منها بزمانٍ من الأزمنة الثلاثة ؛ فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليلُ على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد : وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين ، فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبِ والقَتْل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصُوَرٌ مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضَّرْب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » ، وإذا كان كذلك دلَّ على أن المصدر أصل
[١٠٤] والفعل فرع ؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنية المَصُوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المَصُوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ها هنا : الفعلُ فرعٌ على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سَنَنٍ فى القياس ، ولم يختلف

كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ فلما اختلف المصدر اختلافَ الأجناسِ كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به (١) ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم : « أكرَمَ إكرَاماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لـمّا كانا مشتقين منه ؛ فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ؛ فإن المصدر هو الموضع الذى يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل « مَصْدَر » ، فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صَدَرَ [عنه] وهذا دليل لا بأس به فى المسألة ، وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم ، فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلُّ لاعتلاله » ، قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذى لا علَّةَ فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحاً نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْباً » ، وما أشبه ذلكَ ، وإنما يأتى معتلاً ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر ، لا فى فروعها .

(١) فى الأصل : « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشىء .

الثانى : أنا [١٠٥] نقول : إنما صح لصحته واعتلَّ لاعتلاله طلباً للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصلية (١) والفرعية ، وصار هذا كما قالوا : « يَعِدُ » والأصل فيه يَوْعِدُ ؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُ ، ونَعِدُ ، وتَعِدُ » ، والأصلُ فيها أوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملاً على يَعِدُ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ ، وكذلك قالوا : « أُكرِمُ » ، والأصل فيه أأكْرِمُ ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما ، وقالوا : « نُكرِمُ ، وتُكرِمُ ، ويُكرِمُ » والأصل : نُؤكرِم ، وتُؤكرِم ، ويُؤكْرِم ، كما قال الشاعر :

* فإنَّه أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا * [١]

فحذفوا الهمزة - وإن لم يجتمع فيها (٢) همزتان - حملاً على أُكْرِمُ ؛ لِيَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أُكْرِمُ ، فكذلك ها هنا .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلاً ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو « يَضْرِبْنَ » حملاً على « ضَرَبْنَ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضى ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا .

وأما قولهم : « إن الفعل يعمل فى المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلاً » ، قلنا : كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

(١) فى نسخة « الأصل » .

(٢) « فيها » أى فى الكلمة التى هى « يؤكرم » .

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل فى الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء ، فكذلك ها هنا .

والثانى : أن معنى قولنا : « ضَرَبَ ضَرْباً » أى أوقع ضرباً ، كقولك : « ضَرَبَ زَيْداً » فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال : « أَضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُذْكَر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكِّد قبل رتبة المؤكَّد » ، قلنا : وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت [١٠٦] : « جاءَنى زَيْدٌ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْداً زَيْداً ، ومَرَرْتُ بزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زيداً الثانى يكون توكيداً للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم : « إنا نجد أفعالاً ولا مصادرَ لها » ، قلنا : خُلُوُّ تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : « طَيْرٌ عَبَادِيد » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلاً للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا : « طَيراً أبَابِيلَ » . قال الله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلَ عليهم طيراً أبَابِيلَ ﴾ أى جماعات فى تفرقة ، وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبَّوْلٌ ، وزعم بعضهم أن واحدهُ إبِّيلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولاً وإبيلاً قياساً وحملاً ، لا استعمالاً ونقلاً ، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم .

ثم نقول : ما ذكرتموه معارَضٌ بالمصادر التى لم تُستعمل أفعالُهَا ، نحو : « وَيْلَهُ ، وويحَهُ ، وَوَيْهَهُ ، ووَيْبَهُ ، ووَيْسَهُ ، وأهْلاً وسَهْلاً ، ومَرْحباً ، وسَقْياً ، ورَعْياً ، وأُفَّةً ، وتُفَّةً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وبُؤْساً ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وجُوعاً ، ونُوعاً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وخَيْبَةً ، ودَفْراً ، وتَبًّا ، وبَهْراً » .

قال ابن ميادة :

١٤٩ - تَفَاقَدَ قَومِى إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى   بِجَارِيَةٍ ، بَهْراً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْراً

---

١٤٩ - هذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد - كما قال المؤلف - وقد أنشده ابن منظور (ف ق د - ب هـ ر) ونسبه إليه فى المرتين ، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٥٧) ، وتفاقد قومى : يريد فقد بعضهم بعضا ، وقد اختلف أهل اللغة فى تفسير قوله : « بهراً » ، فقال قوم : أراد خيبة لهم ، وقيل : أراد تعساً لهم ، وقيل : معناه غلبة لهم وقهراً ، أى غلبوه وقهروا ، قال الأعلم : « يقول : فقد بعض قومى بعضاً حيث لم يعينونى على جارية شغفت بحبها ، وعرضونى لتلف مهجتى حبالها ، فغلبوا غلبة ، وقهرهم العدو قهراً ، وقوله بعدها : أى بعد هذه الفعلة » اهـ . والاستشهاد بالبيت فى قوله : « بهراً » ، فقد زعم المؤلف أن هذا مصدر من المصادر التى لم تستعمل أفعالها ، وهذا الكلام غير مستقيم ؛ لأنه إن أراد أنه لا فعل له مثل بله وويح فلا صحة لهذا الكلام ؛ لأن « بهراً » ليس مثل هذين فى أنه لا فعل له ، بل له فعل وهو قولهم : « بهره يبهره » ، أى غلبه ، وإن أراد أنه يستعمل منصوباً بفعل لا يظهر لأنه محذوف وجوباً ، وهذا هو الصواب ، وهو الذى ذكره سيبويه ، واسمع إلى عبارة سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره ، وذلك قولك : سقيا ، ورعيا ، وقولك : خيبة ، ودفراً ، وجدعاً ، وعقراً ، وبؤساً ، وأفة ، وتفة ، وبعداً ، وسحقاً ، ومن ذلك قولك : تعسا ، وتبا ، وجوعاً ، وجوساً ، ونحو قول ابن ميادة :

* تفاقد قومى . . . البيت *

وقال [عمر بن أبى ربيعة المخزومى] :

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً . عدد النجم والحصى والتراب » أ هـ .

نقول : إن أراد المؤلف ذلك المعنى لم يتم له معارضة الخصم ؛ لأن من غرضه أن =

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلاً ؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم : « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعلَ فاعلٍ ، والفعل وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ » ، قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل فى الحقيقة ما يدل عليه المصدر ، نحو الضَّرْب والقَتْل ، وما نسميه فعلاً من فَعَل ويَفْعَلُ إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شىء قبل تسميته ؛ لأنه لو جاز أن يقال : « ضرب زيدٌ » [١٠٧] قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذى يدل على صحة ما ذكرناه تسميتُه مصدراً .

قولهم : « إن المراد به المفعول ، لا الموضعُ ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، أى مركوب فاره ومشروب عذب » ، قلنا : هذا باطل من وجهين ؛ أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ؛ فوجب حمله عليه . والثانى : أن قولهم : « مركب فاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفَرَاهة والعُذُوبة للمجاورة ، كما يقال : « جَرَى النَّهْرُ » ، والنهر لا يجرى ، وإنما يجرى الماء فيه ، قال الله تعالى : ﴿ تَجرِى مِنْ تَحتِهَا الأنْهارُ ﴾ . فأضاف الفعل إليها ، وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها ، لما بيَّنَّا من المجاورة ومنه قولهم : « بلد آمن ، ومكان آمن » فأضافوا الأَمْنَ إليه مجازاً ؛ لأنه يكون فيه؛ قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إبراهيم رَبِّ اجعَلْ هَذَا البلدَ آمناً ﴾ ،

= يقول : إن لنا فى العربية مصادر ليست لها أفعال ، فكيف يستقيم أن يقال : إن المصدر مأخوذ من الفعل ؟ وهل ثمة فرع ليس له أصل ؟ ولو أنه اقتصر على ويله وويحه وويبه وويسه لتم له الكلام ؛ لأن هذه مصادر لم يستعمل العرب لها أفعالاً ، فاعرف هذا ، ولا تكن أسير التقليد .

وقال تعالى : ﴿ أوَ لم يَرَوْا أنا جعَلْنَا حَرَماً آمناً ﴾ ، فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مكرُ الليل والنهار ﴾ ، فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنه قولهم : « ليل نائمٌ » ، فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

١٥٠ - لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فى السُّرَى ... وَنِمْتِ ، وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ

أى بمَنُومٍ فيه ، ومنه قولهم : « يَوْمٌ فَاجِرٌ » ، فأضافوا الفجُورَ إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

١٥١ - وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجاً ... عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

---

١٥٠ - هذا البيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية ثابتة فى ديوانه (٥٥٣) ، وهى إحدى النقائض بينه وبين الفرزدق ، وقد وردت فى النقائض (ص ٧٥٣ ليدن) ، والبيت من شواهد الإيضاح للقزوينى (ص ٢٧ بتحقيقنا) ، والسرى - بضم السين مقصوراً ، بزنة الهدى - السير ليلاً . والاستشهاد بالبيت فى قوله : « وما ليل المطى بنائم » ، حيث أسند النوم إلى ضمير مستتر يعود إلى الليل ، وقد جعل الليل نائماً بسبب كونه ظرفاً يقع فيه النوم ، وقد ورد هذا الإسناد المجازى فى كلام جرير نفسه عدة مرار ، منها قوله يهجو البراجم :

وما علم الأقوام أسرَقَ منكم ... وألأمَ لؤماً منك قيس البراجم
لقد أمن الأعداء أن تفجعوهم ... وما ليل جارٍ حلَّ فيكم بنائم

ومنها قوله فى ربيعة :

باتت ربيعة لا تعرس ليلها ... عنى ، وليلى عن ربيعة نائم

ونظيره قول الراجز ، وهو من شواهد الإيضاح أيضاً (ص ٢٦) :

* فنام ليلى وتجلى همى *

١٥١ - لم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، و« تترى » من المواترة ، وهى التتابع ؛ فهذه التاء بدل من واو ، مثل التاء من « تخمة » و« تكلة » ، فإن أصل هذه التاء واو ، وفى القرآن الكريم : ﴿ ثم أرسلنا رسلنا تترى ﴾ ، قالوا : هو من المواترة ، وهى تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل رسولين فترة ، ومن =

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحْصَى ؛ فدل على أن المراد بقولهم : « مركب فاره ، ومشرب عَذْب » موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفَرَاهة والعُذُوبة للمجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا فى هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

وقد رجح أبو البركات الأنبارى رأى البصريين ، ورد على أدلة الكوفيين ، وعلى هذا الرأى يعتمد علماء الصرف .

والمشتقات التى تؤخذ من المصدر عشرة أشياء : الفعل الماضى ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، وقد درستها فى العام الماضى .

والسبعة الباقية : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة . وسيأتى الحديث عن كل هذا .

= العرب من ينونها فيجعل ألفها للإلحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من لا ينونها يجعل ألفها للتأنيث مثل ألف سكرى وغضبى . وقالوا : « جاءت الخيل تترى » يريدون جاءت متقطعة . وقوله : « أثائج » هى عندى جمع وثيج ، وقد قالوا : « فرس وثيج » يريدون أنه قوى ، وقيل : مكتنز ، جمعوه على وثائج ، ثم أبدلوا من الواو همزة فقالوا : « أثائج » . والاستشهاد من هذا البيت فى قوله : « أن اليوم أحمس فاجر » ، حيث أسند الفجور إلى اليوم بسبب كونه ظرفاً زمانياً يقع فيه الفجور ، على مثال ما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق .

المصدر

أصل المشتقات : وهو اسم المعنى المجرد ، الذى لم يؤخذ من غيره ؛ لأنه جامد ، وإذا أطلق لفظ المصدر لم ينصرف إلى غيره ، ولذلك إن أرادوا غير المصدر العام قيدوه فقالوا : المصدر الميمى أو المصدر الصناعى أو المصدر الدال على المرة أو المصدر الدال على الهيئة ، وهذه الأربعة مأخوذة من المصدر العام لكنها ليست من المشتقات لأن المشتق ما دل على ذات ومعنى ، وهذه لا تدل على الذات ، وإنما تدل على المعنى وحده .

ومن المعلوم أن الأفعال ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية ، وعلى هذا تفصيل القول فى أوزان المصدر من كل منها .

● مصادر الثلاثى :

أوزان الفعل الثلاثى ثلاثة : فعَل مثل : كتب ، وفِعل مثل : لعب ، وفعُل مثل : كرم .

فعل بفتح العين يجىء متعدياً نحو : كتبه ، ولازماً نحو : قعد .

وفَعِلَ بكسر العين كذلك يجىء متعديا ، نحو : فهمه ، ولازما ، نحو : رضى .

وفعل بضم العين لا يكون إلا لازما ، نحو : سهل وكرم .

● مصدر فَعَل وفَعِل :

القياس فى مصدر الفعل المتعدى من وزن فَعَلَ ، ووزن فَعِل أنه يجىء على وزن (فَعْلٍ) - بفتح الفاء وسكون العين - نحو : ضرب ضرباً ، ورد رداً ، وفهم فهماً ، وأمن أمناً .

هذا إذا لم يدل أحدهما على حرفة أو ما يشبه الحرفة ، فإن دل على ذلك ، فالقياس فى مصدره أن يجىء على وزن فعالة ، نحو : كتابة وزراعة وخياطة وتجارة وصياغة ، ونحو : ولى ولاية .

● أما مصدر اللازم منهما فمختلف :

(أ) فمصدر **فعَل** بفتح العين يأتى على وزن (فعول) بضم الفاء والعين نحو قعد قعوداً ، وجلس جلوساً ، ونهض نهوضاً ، وعلا علواً ، ومرّ مروراً

*** ويستثنى من هذا القياس :**

١ - الفعل الأجوف معتل العين ، فإن مصدره يكون على وزن فعْل ، نحو : سار سيراً ، صام صوماً ، وفاز فوزاً . أو على فعال ، نحو : صام صياماً ، وقام قياماً .

أو على فعالة ، نحو : ناح نياحة ، عاد المريض عيادة .

٢ - ما دل على حرفة أو ولاية ، نحو : تَجَرَ تجارة ، وعَرَفَ عرافة ، إذا تكلم على القوم ، وسَفَرَ بين المتخاصمين سفارة - إذا أصلح بينهم ، وسعى بين المتنازعين سعاية .

٣ - ما دل على امتناع فإن مصدره يكون على وزن فعال نحو : أبى إباء ، ونفر نفاراً ، وشرد شراداً ، وجمح جماحاً ، وأبق العبد إباقاً .

٤ - ما دل على اضطراب وتقلب ، فإن مصدره يكون على وزن فعلان - بفتحات - نحو : جال جولانا ، وطاف طوفاناً ، غلى الماء غلياناً ، وخفق القلب خفقاناً .

٥ - ما دل على داء يكون مصدره على وزن فُعال ، نحو : سعال ودوار وزكام ومشاء .

٦ - ما دلّ على سير يكون مصدره على وزن فعيل ، نحو : رحيل وذميل (للسير اللين) ورسيم (نوع من سير الإبل) ورد فيه الشاهد :

مالك من شيخك إلا عمله   إلا رسيمه وإلا ذمله

٧ - ما دل على صوت ، لمصدره وزنان : الفَعيل والفُعال .

من أمثلة فعيل : حفيف الشجر ، وصهيل الخيل ، وزئير الأسد ، ونهيق الحمار ، ونعيب الغراب .

ومن أمثلة فُعَال : صُرَاخ المستغيث ، وعُوَاء الذئب أو الكلب ، وحداء الإبل ، وثُغَاء الشاة .

وقد جاء الوزنان فى بعض الأفعال ومنها : أزيز القدر وأزازه ، وشحيج البغل وشحاجه ، وصريخ المستغيث وصراخه ، ونعيق البوم أو الغربان أو الراعى ومثله النعاق .

(ب) وأما فعل بكسر العين فمصدره القياسى فَعَل بفتحها نحو : فرح فرحاً ، وجوى جوى (الجوى : الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن) وبطر بطراً (البطر : الطغيان فى النعمة) ، ووجل وجلاً ، وشلت يده شللاً .

ويستثنى من هذا القياس :

١ - إذا دل على حرفة أو ولاية فقياس مصدره فعالة نحو : ولى عليهم ولاية (والولاية من الحرف) .

٢ - إذا دل على لون ، فقياس مصدره فُعْلة - بضم الفاء وسكون العين ، نحو : الحمرة والزرقة والخضرة .

٣ - إذا دل على علاج ، وكان الوصف منه على وزن فاعل ، فقياس مصدره الفعول - بضم الفاء ، نحو : أزف الوقت أزوفاً ، وقدم من السفر قدوماً ، وصعد فى السلم صعوداً .

٤ - إذا دل على معنى ثابت ، فقياس مصدره فعولة - بضم الفاء والعين ، نحو : يَبِسَ الخليط يبوسة ، ورَطِبَ الجو رطوبة .

* مصدر فعل – بضم العين :

الكثير فى مصدر هذا الفعل أن يجىء على وزن فعولة – بضم الفاء والعين نحو : صعب الأمر صعوبة ، وعذب الماء عذوبة .

أو يجىء على وزن فعالة – بفتح الفاء ، نحو : بلغ بلاغة ، وفصح فصاحة ، وصرح صراحة .

والكثير هو الذى يقاس عليه ، وما جاء مخالفاً لما تقدم ، فليس بقياسى ، وإنما هو سماعى يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد كتب ابن يعيش فى شرح المفصل (٤٦/٦) عن مصدر هذا النوع فقال :

وأما ما كان مما لا يتعدى مختصاً ببناء لا يشركه فيه المتعدى فهو فَعُلَ ، وذلك لما يكون خصلة فى الشىء ، غير عمل ولا علاج ، ولمصدره أبنية ثلاثة يكثر فيها وهى فَعال وفَعالة وفُعْل .

فالأول : جمل جمالاً ، وبهو بهاء .

والثانى : قبح قباحة ، وبهو بهاءة ، وشنع شناعة ، ووسم وسامة .

والثالث : حسن حسناً ، ونبل نبلاً .

وفعالة أكثر .

وقد يجىء مصدره على فَعْل ، قالوا : ظرف ظرفاً ، وعلى فَعَل ، قالوا : شرف شرفاً ، شبهوه بالغضب والبطر لاشتراكها فى عدم التعدى .

وقد جاء على فِعَل ، قالوا : عظُم عِظَماً ، وصغر صِغَراً ، وكبر كِبَراً ، جعلوه كالشِبَع .

وقالوا : قبح قُبُوحَة ، وسهل سُهُولَة ، بنوه على فُعولة ، كما بنوه على فعالة كالقباحة .

وربما جاء على فَعْلة ، قالوا : كثر كثرة ، وكثارة على القياس .

وقالوا : كدُر الماء كدورة وكدراً ، وكدر الطائر كدرة ، صار لونه كدرا ا هـ .

ثم عقب ابن يعيش بعد أن أحصى الأوزان عدداً (٣٢ وزناً) ، بقوله : (٤٧/٦) :

والأصل فيما كان متعدياً فَعْل – بفتح الفاء وسكون العين نحو : ضرب وقتل ، وعليه مدار الباب .

وما عداه ليس بأصل لاختلافه .

وطريقه أن يحفظ حفظاً .

وإنما قلنا ذلك لكثرة فعْل فى الثلاثى وإطراده فيما كان متعدياً منه ، والذى يدل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة ، فإنما ترجع إلى (فَعْلة) على أى بناء كان الثلاثى ، وذلك قولك : ذهبت ذهاباً ، ثم تقول : ذهبت ذهبة واحدة .

والأصل في غير المتعدى فُعول وفعال نحو : قعد قعوداً ، وخرج خروجاً ، وثبت ثباتا ونبت نباتاً .

وما عداهما فليس بأصل ، بل يحفظ ؛ وذلك لكثرته ، وكأنهم جعلوا الزيادة فى المصدر كالعوض من التعدى .

وينبغى أن تتذكر قول ابن مالك :

وماأتى مخالفاً لما مضى   فبابه النقل كسُخْط ورِضا

ومما سمع فى مصادر فَعَل : طلب طلباً ، وكتب كتاباً ، وحرس حراسة ، وحسب حسباناً ، وشكر شكراً ، وذكر ذكراً ، وكتم كتماناً ، وكذب كذباً ، وغلب غلبة ، وحمى حماية ، وغفر غفراناً ، وعصى عصياناً ، وقضى قضاء ، وهدى هداية ، ورأى رؤية .

ومما سمع فى مصادر فعِل : لعب لعباً ، ونضج نضجاً ، وكره كراهية ، وسمن سمناً ، وقوى قوة ، وقبل قَبولاً ، ورحم رحمة .

ومما سمع فى مصادر فَعُل : كرم كرماً ، وعظم عظماً ، ومجد مجداً ، وحسن حسناً ، وحلم حلماً ، وجمل جمالاً .

وبالنظر فيما تقدم يمكن القول بأن مصادر الفعل الثلاثى لم تطرد على نسق واحد فى الأوزان ، وأن هذه الضوابط المتقدمة إنما استنبطت من كلام العرب للتقريب وللرجوع إليها عند الحاجة ، وأن المرجع الأصيل فى أوزان هذه المصادر هو معاجم اللغة .

والقياس على هذه الأوزان إنما يطبق عند عدم وجود السماع . فإذا ورد عن العرب ما يخالف القياس كان هو المعتمد عليه فى الاستعمال ، وإذا ورد المقيس وغيره استعمل كل ما ورد مثلاً الفعل (فقد) على وزن فعل بفتح العين وهو متعد ، وقد جاء مصدره على ثلاثة أوزان الأول (فقْد) وهو وزن فَعْل - بفتح الفاء وسكون العين - وهذا هو القياسى ، والثانى فِقْدان - بكسر الفاء وسكون القاف ، والثالث فقود - بضم الفاء والقاف - وللمتكلم أن يُستعمل ما ورد ، ومثله : كتب الشىء يكتبه كتباً وكتاباً وكتابة ، ومثل هذا كثير فى العربية .

* * *

مصادر غير الثلاثى

لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثى من مصدر مقيس يطرد ، والفعل غير الثلاثى يجىء رباعياً وخماسياً وسداسياً ، وفيما يلى بيان هذه المصادر :

١ - فعل بتشديد العين من مزيد الثلاثى :

إذا كان صحيح اللام مصدره التفعيل نحو : سلّم تسليماً ، وكلّم تكليماً ، وطهّر تطهيراً ، ويسر تيسيراً ، ووحّد توحيداً ، وجوّل تجويلاً .

وإذا كان معتل اللام كان على وزن تفعلة بحذف ياء التفعيل وتعويضها بتاء فى الآخر ، نحو : زكّى تزكية ، وربى تربية ، وسمى تسمية ، ووصّى توصية .

وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها فى المصدر ، فقد قالوا : برّأ تبرئة ، وجزأ تجزئة ، وعبأ تعبئة ، وهنأ تهنئة ، وخطّأ تخطئة .

وندر مجىء مصدر صحيح اللام من هذا على وزن تفعلة ، نحو : جرب تجربة ، وذكر تذكرة ، وبصر تبصرة ، وكمل تكملة ، وفرق تفرقة ، وكرّم تكرمة .

٢ - أفعل من مزيد الثلاثى أيضاً :

قياس مصدره إذا كان صحيح العين الإفعال - بكسر الهمزة كالإكرام مصدر أكرم ، والإحسان مصدر أحسن ، والإيعاد مصدر أوعد ، والإيلاء مصدر آلى الرجل من زوجته .

فإذا كان معتل العين فقياسه الإفعال أيضاً ، ولكن تنقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو فاء الكلمة ، فتقلب العين ألفاً ، لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن ، ثم تحذف الألف الثانية لأنها زائدة ، والحرف الزائد أولى بالحذف ، ولأنها قريبة من الطرف ، والقريب

من الطرف ، أولى بالحذف أيضاً ، وبعد الحذف تعوض عنها التاء ، نحو : أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأباح إباحة ، وأجاز إجازة .

وأصل هذه المصادر : إقوام – إعوان – إبواح – إجواز .

حصل فيها إعلال بالنقل ، إذ نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله لأن الحرف الصحيح أولى بالحركة من حرف العلة .

ثم إعلال بقلب حرف العلة ألفاً نظراً لتحركه قبل النقل ، وفتح ما قبله بعده .

ويقلب حرف العلة ألفاً التقى ساكنان هذه الألف التي هي عين الكلمة وألف إفعال الزائدة قبل اللام .

فحدث إعلال بالحذف ، وكان الحذف للألف الزائدة لما تقدم ، ثم عوض عن المحذوف تاء في آخر الكلمة .

وهذه التاء قد تحذف في الإضافة ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ وإقام الصلاة ﴾ ، والأصل : وإقامة الصلاة ، فحذفت التاء لسد المضاف إليه مسدها .

وقد تحذف في غير الإضافة نحو : أجاب إجاباً ، وفي لسان العرب : وقد أجابه إجابة وإجاباً ، وفيه أيضاً ، وأقام بالمكان إقاماً وإقامة ، وفي كتاب سيبويه (٤/٨٣) : « وقالوا : أريته إراء ، مثل : أقمته إقاماً ، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا » .

٣ – فَاعَلَ ، قياس مصدره الفِعَال أو المفاعلة :

نحو : طالب طِلاباً ومطالبة ، وقاتل قتالاً ومقاتلة ، وجاهد جهاداً ومجاهدة ، وغالب غلاباً ومغالبة .

ومن المعروف أن مصدر الفعل الناقص يعل ، ففي نحو : عادى عداء ترى أنّ لام الكلمة قلبت همزة لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة ، وفي نحو : عادى

معاداة ترى أن لام الكلمة قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فأصلها : معادوة على وزن مفاعلة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

وقد يقتصر على أحد هذين المصدرين في بعض الأفعال ، نحو : جالس مجالسة ، ولم يقولوا : جالس جلاساً . وربما وجب ترك الفعال فيما فاؤه ياء ، نحو : ياسر مياسرة ويا من ميامنة .

ولما كان المصدر يجب أن يشتمل على كل حروف الفعل قالوا : إن أصل فعال – فيعال بياء بعد الفاء أصلها الألف في فَاعَلَ ، ولهذا نطقوا بهذا الأصل فقالوا : قيتال – في قتال (مصدر قاتل) .

● أفعَلَ وفاعَلَ :

قد تشتبه إحدى هاتين الصيغتين بالأخرى إذا كان الفعل المجرد مهموز الفاء مثل : أمن ، أجر ، أخذ ، أمر .

فإذا أردنا من الفعل الأول (أمن) صيغة (أفعل) – قلنا : آمن ، وكذلك إذا أردنا منه صيغة (فاعل) قلنا : آمن .

فإذا أردنا أن نأتي بمصدر أحدهما لزم أن نأتي بالمضارع منه أولاً ، فإن كان المضارع على وزن (يُفْعِل) كان الماضي من باب (أفعل) ، وكان مصدره الإيمان على وزن الإفعال ، وإن كان المضارع على وزن يفاعل كان الماضي من باب (فاعل) ، وكان المصدر على وزن : فعال أو مفاعلة .

وقد يعين السياق وزن الفعل دون حاجة إلى الفعل المضارع ، فإذا قرأنا قوله تعالى : ﴿ هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل ﴾ ، علمنا أن الفعل هنا ليس من باب أفعل ، ولا من باب فاعل ، وإنما هو الفعل المضارع وماضيه (أمن) المذكور في قوله : « كما أمنتكم » .

ومثله الأمر في نحو : آمنْ بالله يرحمك ، فهذا على وزن (أَفْعِلْ) مثل : أَكْرِمْ .

فإذا قلت : آمننى فلان على تجارته وآمنته ، فهى على وزن فاعل ، ومصدره على وزن مفاعلة ، مؤامنة ، ومضارعه : يؤامن . ومثله : آخذنى فلان على الهفوات .

وقد يستعمل (أفعل) فى غير الفعل الماضى من هذا ، فيكون أفعل تفضيل نحو قولك : هذا المكان آمن من غيره ، فآمن على وزن أفعل ، ولكنه ليس بفعل .

وقد يستعمل بعد ما التعجبية ، فيكون فعل تعجب جامداً نحو قولك : ما آمن هذا التاجر فى تجارته ! أى أتعجب من أمانته فى تجارته ، ورضاه باليسير من الربح .

فمثل هذه الصورة مجردة من الضبط ، ومنفردة عن التركيب (آمن) تحتمل : أن تكون فعلاً ماضياً على وزن (أَفْعَلَ) مزيدٌ بالهمزة فى أوله .

وأن تكون فعلاً ماضياً على وزن (فَاعَلَ) مزيداً بألف المفاعلة .

وأن تكون فعلاً مضارعاً من الماضى الثلاثى ، ووزنه (أَفْعَلُ) .

وأن تكون فعل تعجب كما تقدم .

وأن تكون أفعل تفضيل كما تقدم أيضاً .

وأن تكون اسم فاعل كما فى قوله تعالى : ﴿ رب اجعل هذا بلداً آمناً ﴾ .

ويمكنك تطبيق هذا على كل ما أشبهه من الثلاثى المجرد المهموز الفاء ، ليتبين لك أن الضبط بالشكل ، قد لا يستغنى عنه ، وأن السياق الذى توضع فيه الكلمة يعين نوعها ويعين على فهم معناها .

٤ - فَعْلَل ، هو وزن المجرد من الرباعى وما ألحق به :

وقياس مصدره وزنان هما : فعللة ، وفعلال ، ويستوى فى هذا ما كان مضاعفاً أو غير مضاعف ، وما كان مزيداً للإلحاق .

مثال الأول : زلزل زلزلة وزلزالاً ، ووسوس وسوسة ووسواساً .

ومثال الثانى : دحرج دحرجة ودحراجاً ، برطم برطمة وبرطاماً (برطمه : غاظه) .

ومثال الثالث : بيطر بيطرة وبيطاراً ، وجلبب جلببة وجلباباً ، وحوقل حوقلة وحيقالاً (وفى لسان العرب : حقل) حوقل الشيخ : اعتمد بيديه على خصريه ، قال :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت   وبعد حيقال الرجال الموت

وفى شذا العرف قال الشيخ الحملاوى :

وقياس مصدر فعلل وما ألحق به **فعللة** ، كدحرج دحرجة ، وزلزل زلزلة ، ووسوس وسوسة وبيطر بيطرة .

وفعلال بكسر الفاء إن كان مضاعفاً ، نحو : زلزل زلزالاً ، ووسوس وسواساً ، وهو فى غير المضعف سماعى كسرهف سرهافاً .

وإذا فتح أول مصدر المضاعف ، فالكثير أن يراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ من شر الوسواس ﴾ أى الموسوِس .

● مصدر الفعل الخماسى :

لم يجىء الفعل الخماسى إلا مبدوءاً بهمزة وصل أو تاء زائدة .

فإن كان مبدوءاً بهمزة الوصل ، فأوزانه ثلاثة هى : انفعل وافتعل وافعلّ ، وهذه الأوزان من الثلاثى المزيد بحرفين نحو : انكسر وانطلق ، ونحو : اقترض واعتزم ، ونحو : احمرّ واخضرّ .

وقياس مصدره على وزن ماضيه بعد كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، وعلى هذا تكون مصادر الأفعال المذكورة هى : انكسار وانطلاق ، واقتراض واعتزام ، واحمرار واخضرار .

وإن كان مبدوءا بتاء زائدة فأوزانه أربعة : تَفَعَّلَ ، وتفاعل ، وتفعلل ، وتفوعل .

فالوزن الأول والثانى من الثلاثى المزيد بحرفين ، والوزن الثالث من الرباعى المزيد بحرف ، والوزن الرابع ملحق بالرباعى المزيد بحرف ، وهذا الأخير يتبع بناء ما ألحق به فيجىء على وزن تفعلل نحو تشملل ، وتفوعل نحو : تجورب ، وتفعول : كتسرول ، وتفعيل كتشريف ، وتفيعل كتشيطن ، وتفعلى كتسلقى .

وقياس مصدره على وزن ماضيه أيضاً لكنه يضم رابعه ، وأمثلته على الترتيب المتقدم : تكلم تكلماً ، وتشاور تشاوراً ، وتدحرج تدحرجاً ، ومصادر الأفعال المذكورة فى الوزن الرابع على الترتيب أيضاً : تشملُلٌ ، وتجوربٌ ، وتسرولٌ ، وتشريفٌ ، وتشيطنٌ ، وتسلقٍ .

● مصدر الفعل السداسى :

الفعل المجرد إما ثلاثى أو رباعى ، فإذا زيد الثلاثى بثلاثة أحرف كان سداسياً ، وإذا زيد الرباعى بحرفين كان سداسياً كذلك ، ومثله الملحق بافْعَنْلَلَ .

وأوزوان الأول أربعة هى :

استفعل نحو : استغفر ، واستذكر .

افعالّ بتشديد اللام فى آخره ، نحو : احمارّ واصفار .

افعوعل نحو : اخشوشن ، احدودب ، واعشوشب .

افعوّل نحو : اجلوذ (أسرع فى السير) ، واعلوط (اعلوّط بعيره اعلوّاطاً إذا تعلق بعنقه وعلاه : لسان العرب) .

وللثانى وزنان هما :

افعللّ نحو : اطمأن ، واقشعر .

افعنلل نحو : احرنجم (احر نجم القوم : ازدحموا - لسان) ، اعرنزم (اعرنزم الشىء : اشتد وصلب - لسان) وفيه أيضا : اعرنزم واقرنبع واحرنجم : تجمع وتقبض .

ومثال الملحق بافعنلل : اقعنسس .

وقياس المصدر فى كل هذه الأوزان أن يجيىء على وزن الفعل الماضى بعد كسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره على نظام مصدر الخماسى المبدوء بهمزة وصل .

فتكون مصادر الأفعال المذكورة كما يأتى :

استغفار واستذكار - احميرار واصفيرار - اخشيشان واحديداب واعشيشاب - اجلوّاذ واعلوّاط - اطمئنان واقشعرار - احرنجام واعرنزام واقرنباع - اقعنساس .

وإذا كان وزن استفعل معتل اللام قلبت همزة فى المصدر لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة نحو : استغنى استغناء .

وإذا كان من الأجوف الذى اعتلت عينه حدث فيه من التغيير ما تقدم شرحه فى أقام (أى الإعلال بالنقل ثم بالقلب ثم بالحذف ثم التعويض) نحو : استقام - مصدرها استقامة وخطوات التغيير فيها هى :

أصلها : استقْوَام ، ثم : استقَوْام ، ثم استقاام ، ثم : استقام ، ثم : استقامة .

فإن سلمت عين الأجوف ، لم يحدث هذا التغيير فى المصدر ، نحو : « استحوذ عليهم الشيطان » - استنوق الجمل - استجوب الرئيس الوزير - استصوبت الرأى .

مصادر هذه الأفعال لا تعل فتجيء على : استحواذ واستنواق واستجواب واستصواب .

● بعض ما سمع من المصادر :

قال تعالى : ﴿ وكذبوا بآياتنا كِذّاباً ﴾ . كذاباً : بكسر الكاف وتشديد الذال مفتوحة .

وقال كثير :

وإني وتَهْيامى بعزة بعدما   تخليت مما بيننا وتخلت

فتهيام بفتح التاء مصدر ، وقد جاءت له أمثلة منها : التنعاب والتذكار وهو بفتح التاء .

وقد ورد مكسور التاء في مثالين هما تبيان وتلقاء ، فالأول في قوله تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء ﴾ . والثاني في قول الشاعر :

أمّلت خيرك هل تأتى مواعده   فاليوم قصَّر عن تلقائك الأملُ

وقد وردت على هذا الوزن أسماء ليست مصادر منها تمساح وتمثال .

ومما سمع قول عمر رضى الله عنه : « لولا الخِلِّيفى لأذّنت » . والخليفى : بكسر الخاء وتشديد اللام مكسورة بعدها ياء وبفتح الفاء مقصور – مصدر بمعنى الخلافة – يريد عمر : لولا انشغالى بالخلافة لكنت مؤذناً للصلاة .

* * *

من شذا العرف : للشيخ أحمد الحملاوى

● تنبيهات – مصادر المرة والهيئة والمصدر الميمى :

الأول : يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثى مصدر على وزن « فَعْلَة » بفتح فسكون ، كجلس جَلْسَة ، وأكل أَكْلَة ، وإذا كان بناء مصدره الأصلىّ بالتاء ، فيُدَلّ على المرة بالوصف ، كَرَحِم رَحْمة واحدة .

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن « فِعْلَة » بكسر فسكون ، كجلس جِلْسة ، وفى الحديث : « إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة » . وإذا كانت التاء فى مصدره الأصلى دُلَّ على الهيئة بالوصف ، كَنَشَدَ الضالَّة نِشْدة عظيمة .

والمرة من غير الثلاثى ، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة ، وإن كانت التاء فى مصدره دُلَّ عليها بالوصف ، كإقامة واحدة ، ولا يُبْنى من غير الثلاثى مصدر للهيئة ، وشذ : خِمْرة ونِقْبة وعِمَّة ، من اختمرت المرأة ، وانتقبت ، وتعمَّم الرجل .

الثانى : عندهم مصدر يقال له : « المصدر الميمى » لكونه مبدوءاً بميم زائدة .

ويصاغ من الثلاثى على وزن مَفْعَل ، بفتح الميم والعين وسكون الفاء ، نحو مَنْصَر ومَضْرَب ، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام ، تحذف فاؤه فى المضارع كوعَد ، فإنه يكون على زنة مَفْعِل ، بكسر العين ، كموعِد وموضع .

وشذ من الأول : المرجِع والمَصِير ، والمعرِفة ، والمقدِرة ، والقياس فيها الفتح . وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر ، والأخير مثلثاً ، فالشذوذ فى حالتى الكسر والضم .

ومن غير الثلاثى : يكون على زنة اسم المفعول ، كمُكْرَم ، ومُعَظَّم ، ومُقام .

الثالث : يصاغ من اللفظ مصدر ، يقال له : المصدر الصناعى ، وهو أن يُزاد على اللفظة ياء مشددة ، وتاء التأنيث ، كالحرية ، والوطنية ، والإنسانية ، والهمَجِية ، والمَدَنية .

اسم الفاعل

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبنى للفاعل ، لمن وقع منه الفعل ، أو تعلق به .

وهو من الثلاثى على وزن فاعِل غالباً ، نحو ناصر ، وضارب ، وقابل (1) ، ومادّ ، وراقٍ ، وطاوٍ ، وبائع . فإن كان فعله أجوف مُعَلاً قلبت ألفه همزة ، كما سيأتى فى الإعلال .

من غير الثلاثى على زنة مضارعه ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر ، كمُدَحرِج ومُنْطلِق ومُستخرِج ، وقد شذّ من ذلك ثلاثة ألفاظ وهى : أسْهَب فهو مُسْهَب ، وأحصَنَ فهو مُحْصَن ، وألفج بمعنى أفلس فهم مُلْفَج ، بفتح ما قبل الآخر فيها . وقد جاء من أفعل على فاعل ، نحو أعشب المكان فهو عاشب ، وأورس فهو وارس ، وأيفع الغلام فهو يافع ، ولا يقال فيها مُفْعِل .

وقد تحَوّل صيغةُ « فاعل » للدلالة على الكثرة والمبالغة فى الحَدَث ، إلى أوزان خمسة مشهورة ، تسمى صِيغ المبالغة ، وهى فَعَّال : بتشديد العين ، كأكّال وشرّاب . ومِفعال : كمِنحار ، وفَعُول كغَفُور ، وفَعِيل : كسميع . وفَعِل : بفتح الفاء وكسر العين كحذِر .

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة ، منها فِعِّيل : بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِّير . ومِفْعِيل : بكسر فسكون كمِعْطِير ، وفُعَلَةٌ : بضم ففتح ، كهُمَزَة ، ولُمَزَة . وفاعُول : كفاروق . وفُعَال ، بضم الفاء

(1) يقال : أقبل العام فهو مقبل ، وقبل : كمقعد فهو قابل ، ومنه : « لئن مشت إلى قابل » – الحديث اهـ .

وتخفيف العين أو تشديدها ، كطوال وكُبار ، بالتشديد أو التخفيف ، وبهما قرىء قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا مكراً كُبَّاراً ﴾ .

وقد يأتى « فاعل » مراداً به اسم المفعول قليلاً ، كقوله تعالى : ﴿ فى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ أى مَرْضية ، وكقول الشاعر :

دع المكارم لا ترحل لِبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعمُ الكاسى (1)

أى المطعوم المكسُوُّ ، كما أنه قد يأتى مُراداً به النسب ، كما سيأتى .

وقد يأتى فعيل مراداً به فاعِل ، كقدير بمعنى قادر ، وكذا فَعُول بفتح الفاء ، كغفور بمعنى غافر .

اسم المفعول

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبنى للمجهول ، لمن وقع عليه الفعل .

وهو من الثلاثى على زنة « مَفْعُول » كمنصور ، وموعود ، ومَقُول ، ومَبِيع ، ومَرْمِىّ ، ومَوْقِىّ ، ومَطْوِىّ . أصل ما عدا الأولين مَقْوُول ، ومَبْيُوع ، ومرموى ، ومَطْوُوى ، كما سيأتى فى باب الإعلال .

وقد يكون على وزن فَعِيل كقَتِيل وجريح . وقد يجىء مفعول مراداً به المصدر ، كقولهم : ليس لفلان مَعْقُول ، وما عنده مَعلوم : أى عَقْل وعِلم .

وأما من غير الثلاثىّ ، فيكون كاسم فاعله ، ولكن بفتح ما قبل الآخر ، نحو مُكْرَم ، ومُعَظَّم ، ومُستَعان به .

وأما نحو مُختار ومُعْتَدّ ومُنْصَبّ ومُحَاب ومُتَحاب ، فصالح لا سمى الفاعل والمفعول ، بحسب التقدير .

(1) البيت للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بنى تميم .

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر ، بالشروط المتقدمة فى المبنىّ للمجهول .

الصفة المشبَّهةُ باسم الفاعل

هى لفظ مَصُوغ من مصدر اللازم ، للدلالة على الثُّبوت .

ويغلب بناؤها من لازم باب فَرِح ، ومن باب شَرُف ؛ ومن غير الغالب نحو سيِّد وميِّت : من ساد يسود ومات يموت ، وشَيخ : من شاخ يشيخ .

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً : اثنان مختصان بباب فَرِح ، وهما :

١ - « أفعَل » الذى مؤنثه « فَعْلاء » ، كأحمر وحمراء .

٢ - و« فَعْلان » الذى مؤنثه « فَعْلى » ، كعطشانَ وعَطْشَى .

وأربعة مختصة ببا ب شَرُفَ ، وهى :

١ - « فَعَل » بفتحتين ، كحسَن وبَطَل .

٢ - « وفُعُل » بضمتين كجُنُب ، وهو قليل .

٣ - و« فُعَال » بالضم ، كشُجاع وفُرات .

٤ - و« فَعَال » بالفتح والتخفيف ، كرجل جَبَان ، وامرأة حَصَان ، وهى العفيفة .

وستة مشتركة بين البابين :

١ - « فَعْل » بفتح فسكون ، كسَبْطٍ (١) وضَخْم . الأول : من سَبِط بالكسر ، والثانى : من ضَخُم بالضم .

٢ - و« فِعْل » بكسر فسكون : كصِفْر ومِلْح ، الأول : من صَفِر بالكسر ، والثانى : من مَلُح بالضم .

---

(١) السبط : القصير اهـ .

٣ - و« فُعْل » بضم فسكون ، كحُرّ وصُلْب . الأول : من حَرَّ - أصله حَرِر بالكسر ، والثانى : من صَلُبَ بالضم .

٤ - و« فَعِل » بفتح فكسر ، كفَرِح ونَجِس . الأول : من فرِح بالكسر والثانى : من نَجُس بالضم .

٥ - وفاعل : كصاحب وطاهر . الأول : من صَحِب بالكسر ، والثانى : من طَهُر بالضم .

٦ - و« فَعِيل » كبخيل وكريم . الأول : من بَخِل بالكسر ، والثانى : من كَرُم بالضم . وربما اشترك « فاعل » و« فعيل » فى بناء واحد ، كماجد ومجيد ، ونابه ونبيه .

وقد جاءت على غير ذلك ، كشَكُس بفتح فضم ، لسيِّئ الخُلق .

ويطرد قياسُها من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت ، كمعتدل القامة ، ومنطَلق اللسان ، كما أنها قد تُحوَّل فى الثلاثى إلى زنة « فاعل » إذا أريد بها التجدُّد والحدوث : نحو زيد شاجعٌ أمسِ ، وشارِف غداً ، وحاسن وجهُه .

● **تنبيهان :**

الأول : بالتأمل فى الصفات الواردة من باب فَرِح ، يُعلَم أن لها ثلاثة أحوال ، باعتبار نسبتها لموصوفها ، فمنها ما يحصُل ويسْرع زواله ، كالفرَح والطرب ، ومنها ما هو موضوع على البقاء والثُّبوت ، وهو دائر بين الألوان ، والعيُوب ، والحلى ، كالحُمْرة ، والسُّمْرة ، والحُمق ، والعمَى ، والغَيَد ، والهيف ، ومنها ما هو فى أمور تحصل وتزول ، لكنها بطيئة الزوال كالرِّى ، والعطش ، والجوع والشِّبع .

الثانى : قد ظهر لك مما تقدم أن « فعيلاً » يأتى مصدراً ، وبمعنى فاعل ، وبمعنى مفعول ، وصفة مشبهة ، ويأتى أيضاً بمعنى مُفاعِل ، بضم الميم وكسر

العين ، كجليس وسَمير ، بمعنى مُجالس ومُسامر ، وبمعنى مُفْعَل بضم الميم وفتح العين ، كحكيم بمعنى مُحْكم ، وبمعنى مُفْعِل ، بضم الميم وكسر العين ، كبديع بمعنى مُبْدِع ، فإذا كان فَعيل بمعنى فاعل أو مُفَاعِل أو صفة مشبهة ، لحقته تاء التأنيث فى المؤنث ، نحو رَحيمة ، وشريفة ، وجليسة ، ونديمة ، وإن كان بمعنى مفعول ، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه : كرجل جريح وامرأة جريح ، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف ، نحو صفة ذميمة ، وخَصْلة حميدة .

اسم التفضيل

١ - هو الاسم المصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة ، وزاد أحدهما على الآخر فى تلك الصفة .

٢ - وقياسه أن يأتى على « أفْعَل » كزيد أكرم من عمرو ، وهو أعظم منه ، وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ ، أتت بغير همزة ، وهى خير ، وشر ، وحبُّ ، نحو خيرٌ منه ، وشرٌ منه ، وقوله :

(وحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا)

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال ، وقد ورد استعمالُهنَّ بالهمزة على الأصل كقوله :

(بلالُ خيرُ النَّاسِ وابنُ الأخْيرِ)

وكقراءة بعضهم : « سَيَعْلَمُونَ غداً مَنِ الكَذَّابُ الأشَرّ » بفتح الهمزة والشين ، وتشديد الراء ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أحبُّ الأعمال إلى الله أدوَمُها وإنْ قَلَّ » . وقيل : حذفها ضرورة فى الأخير ، وفى الأولين ، لأنهما لا فعل لهما ، ففيهما شذوذان [1] على ما سيأتى :

(١) راجع ص ١٦٤ - ١٦٦ من دراسة عروضية فى الأبحر ذات التفعيلة الواحدة .

٣ - وله ثمانية شروط :

الأول : أن يكون له فعل ، وشذ مما لا فعل له : كهو أقْمَنُ [1] بكذا : أى أحق به ، وألَصُّ من شِظَاظ [1] بَنَوْه من قولهم : هو لِص أى سارق .

الثانى : أن يكون الفعل ثلاثياً ، وشذ : هذا الكلام أخْصَرُ من غيره ، من اخْتُصِرَ المبنى للمجهول ، ففيه شذوذ آخر كما سيأتى ، وسمع هو أعطاهم بالدراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وبعضهم جوَّز بناءه من أفعل مطلقاً ، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً ، فخرج نحو عسى ولَيْس ، فليس له أفعل تفضيل .

الرابع : أن يكون حَدَثُهُ قابلاً للتفاوت : فخرج نحو مات وفَنِي ، فليس له أفعل تفضيل .

الخامس : أن يكون تاماً ، فخرجت الأفعال الناقصة ، لأنها لا تدل على الحدث .

السادس : ألا يكون مَنفياً ، ولو كان النفى لازماً ، نحو ما عاج زيد بالدواء ، أى ما انتفع به ، لئلا يلتبس المنفى بالمثبت .

والسابع : ألا يكون الوصف منه على أفْعَل الذى مؤنثه فعلاء ، بأن يكون دالاً على لون ، أو عيب ، أو حِلْية ، لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل ، وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التى الوصف منها على أفعل مطلقاً ، وعليه درج المتنبى يخاطب الشيب قال :

(١) بنوه من قولهم : هو قمن بكذا ، أو قمين بكذا : أى حقيق به وجدير به .

(٢) شظاظ بكسر الشين : لص مشهور من بنى ضبة . وقال ابن القطاع : إن له فعلاً وهو لص إذا استتر ، ومنه اللص بتثليث اللام . وحكى غيره لصه إذا أخذه بخفية وحينئذ لا شذوذ فيه . اهـ منه .

أبْعَد بعدْت بياضاً لا بياض لهُ ... لأنت أسودُ فى عينى من الظُلَم

وقال الرضىّ فى شرح الكافية : « ينبغى المنع فى العيوب والألوان الظاهرة ، بخلاف الباطنة ، فقد يُصاغ من مصدرها ، نحو فلان أبْله من فلان ، وأرْعَنُ ، وأحْمَقُ منه .

والثامن : ألا يكون مبيناً للمجهول ولو صورة ، لئلا يلتبس بالآتى من المبنىّ للفاعل ، وسُمِع شذوذاً هو « أزهى مِنْ ديك » ، و« أشْغَلُ مِنْ ذات النِّحْيَيْن » ، وكلامٌ أخْصَرُ من غيره ، من زُهى بمعنى تكبر ، وشُغِل ، واختُصِر ، بالبناء للمجهول فيهن ، وقيل : إن الأول قد ورد فيه زَهَا يزْهو ، فإذن لا شُذوذ فيه .

٤ - ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات :

الأول : أن يكون مجرّداً من أل والإضافة ، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مُذَكَّراً ، وأن يُؤتَى بعده بمِنْ جارَّةً للمفَضَّل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا ﴾ ، وقوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾ .

وقد تُحذَف مِنْ ومَدْخُولُها نحو : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ ، وقد جاء الحذف والإثبات فى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً ﴾ .

الثانية : أن يكون فيه ألْ ، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه ، وألاَّ يُؤتَى معه بمِن ، نحو محمد الأفضلُ ، وفاطمة الفُضْلى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهِندات الفُضْلَيات ، أو الفُضَلُ .

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل فى قوله الأعشى :

ولَسْتُ بالأكثرِ منْهُمْ حَصىً ... وإنما العِـزَّةُ للكـاثر

فخُرِّج على زيادة « أل » ، أو أنَّ « مِنْ » متعلقة بأكثر نكرة محذوفة ، مُبْدلاً من أكثر الموجودة .

الثالثة : أن يكون مضافاً .

فإن كانت إضافته لنكرة ، التُزم فيه الإفراد والتذكير ، كما يُلْزمان المجرَّد ، لاستوائهما فى التنكير ، ولزمت المطابقة فى المضاف إليه ، نحو الزيدان أفضل رجلين ، والزيدونَ أفضلُ رِجال ، وفاطمة أفضل امرأة . وأما قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ : فعلى تقدير موصوف محذوف ، أى أول فريق .

وإن كانت إضافته لمعرفة ، جازت المطابقةُ وعدمُها ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ بالمطابقة فى الأول ، وعدمها فى الثانى .

٥ - وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً :

الأولى : ما تقدم شرحه ، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا فى صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها .

الثانية : أن يُراد به أن شيئاً زاد فى صفة نفسه ، على شيء آخر فى صفته ، فلا يكون بينهما وصف مشترك ، كقولهم : العسلُ أحلَى من الخَلّ ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء . والمعنى : أن العسل زائد فى حلاوته على الخَلّ فى حُموضته ، والصيف زائد فى حره ، على الشتاء فى برده .

الثالثة : أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه ، من غير نظر إلى تفضيل ، كقولهم : « الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بنى مَرْوان » (١) : أى هما العادلان ، ولا

(١) الناقص : هو يزيد بن الوليد ، سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر ابن عبد العزيز ، لأنه كان به شجة فى رأسه . اهـ .

عَدلَ فى غيرهما ، وفى هذه الحالة تجب المطابقة ؛ وعلى هذا يُخَرَّج قولُ أبى نُواس :

كأنّ صُغْرَى وكُبْرَي من فَقاقِعها ... حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهب

أى صغيرة وكبيرة ، وهذا كقول العَرُوضيين : فاصلة صُغْرى ، وفاصلة كُبْرَى . وبذلك يندفع القول بلحن أبى نواس فى البيت ، اللّهمَّ إلاّ إذا عُلِم أن مراده التفضيل ، فيقال : إذ ذاك بلحنه ، لأنه كان يَلْزمه الإفراد والتذكير لعدم التعريف ، والإضافة إلى معرفة .

● تنبيهان :

الأول : مثل اسم التفضيل فى شروطه فِعلُ التعجب ، الذى هو انفعال النفس عند شعورها بما خفى سببه .

وله صيغتان : ما أفْعَلَه ، وأفعِلْ به ، نحو ما أحسَنَ الصدقَ ! وأحسِنْ به ! وهاتان الصيغتان هما المبوّب لهما فى كُتُب العربية ، وإنكانت صيغه كثيرة ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بالله وَكُنْتُم أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ﴾ ! ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « سُبْحَانَ الله ! إنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجَسُ حيّاً ولا ميّتاً » ! ، وقولهم : لله دَرُّه فارساً ! .

وقوله :

يا جارتا ما أنتِ جارة ! (1)

وأصل أحسِنْ بزيد ! أحسَنَ زيدٌ ، أى صار ذا حُسْن ، ثم أريد التعجب من حسنه ، فَحُوِّل إلى صورة صيغة الأمر ، وزيدت الباء فى الفاعل ، لتحسين اللفظ .

(1) عجز بيت لأعشى بنى قيس بن ثعلبة ، من بحر الكامل المجزوء المرفل ، وصدره :
بانَتْ لتَحزُنَنا عَفارهْ

وأما ما أفْعَلَه ! فإن « ما » : نكرة تامة ، وأفْعَلَ : فعل ماض ، به لحاق نون الوقاية فى نحو : ما أحوجنى إلى عفو الله .

الثانى : إذا أردت التفضيلَ أو التعجب مما لم يستوف الشروط ، فأت بصيغة مستوفية لها ، واجعل المصدر غير المستوفى تمييزا لاسم التفضيل ، ومعمولاً لفعل التعجب ، نحو : فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد ، وما أشدَّ استخراجَه ، وأشْدِدْ باستخراجه .

اسما الزّمان والمكان

١ - هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه .

٢ - وهما من الثلاثى على وزن « مَفْعَل » بفتح الميم والعين ، وسكون ما بينهما ، إن كان المضارع مضمومَ العين ، أو مفتوحَها ، أو معتلَّ اللام مطلقاً ، كمَنْصَر ، ومَذْهَب ، ومَرْمَى ، ومَوْقَى ، ومَسْعَى ، ومَقام ، ومَخَاف ، ومَرْضَى .

وعلى « مَفْعِل » بكسر العين ، إن كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالا مطلقاً فى غير معتل اللام ، كمجلِس ومَبِيع ، ومَوْعِد ، ومَيْسِر ، ومَوْجِل .

وقيل : إن صحت الواو فى المضارع ، كوَجِل يَوْجَل ، فهو من القياس الأوّل .

ومن غير الثلاثىّ : على زنة اسم مفعوله ، كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعان .

ومن هذا يعلم أن صيغة الزمان والمكان ، والمصدر الميمىّ واحدة فى غير الثلاثىّ ، وكذا فى بعض أوزان الثلاثى ، والتمييز بينها بالقرائن ، فإن لم توجد قرينة ، فهو صالح للزمان ، والمكان ، والمصدر .

٣ – وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن « مفعلة » ، بفتح فسكون ففتح ، للدلالة على كثرة ذلك الشىء فى ذلك المكان ، كمأسدة، ومَسْبعة ، ومَبْطَخة ، ومَقْثاة : من الأسد ، والسبُع ، والبطِّيخ ، والقثّاء .

٤ – وقد سُمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح ، كالمسجد : للمكان الذى بُنى للعبادة وإن لَم يُسْجد فيه ، والمَطْلِع ، والمَسْكن ، والمَنْسِك ، والمَنْبِت ، والمَرْفِق ، والمَسْقِط ، والمَفْرِق ، والمَحشِرْ ، والمَجْزِر ، والمَظِنَّة ، والمَشْرِق ، والمَغْرِب . وسمع الفتح فى بعضها ، قالوا : مَسْكَن ، ومَنْسَك ، ومَفْرَق ، ومَطْلَع . وقد جاء من المفتوح العين : المَجْمِع بالكسر .

قالوا : والفتح فى كلِّها جائز وإن لم يُسْمع .

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المَرْصَفِيّ فى « الوسيلة » : هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً ، وإلا صح الفتح ، كقولك اسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ عليكَ بَرَكَتُه ، بفتح الجيم ، أى فى الموضع الذى سجد فيه . وقال سيبويه : وأما موضع السجود [1] فالمسجد ، بالفتح لا غير ا هـ . فكأنه أوجب الفتح فيه .

اسم الآلة

١ – هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثى ، لما وقع الفعل بواسطته .

٢ – وله ثلاثة أوزان : مِفْعال ، ومِفْعَل ، ومِفْعَلة ، بكسر الميم فيها نحو مفتاح ، ومِنشار ، ومِقراض ، ومِحلَب ، ومِبرد ، ومِشْرَط ، ومِكنسة ، ومِقرعة ، ومِصفاة . وقيل : إن الوزْن الأخير فرع ما قبله .

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها : مُسْعُط ، ومُنْخُل ، ومُنْصُل ، ومُدُق ،

(١) يراد بموضع السجود : أى موضع يسجد فيه غير المسجد المعد للصلاة ، كما يراد به الأعضاء التى يسجد عليها ، تلامس الأرض عند السجود . السقا .

ومُدْهُن ، ومُكْحُلَة ، ومُحْرُضَة [1] ، بضم الميم والعين فى الجميع .

وقد أتى جامداً على أوزان شتَّى ، لا ضابط لها ، كالفأس ، والقدُوم ، والسكّين ، وهَلُمَّ جرّاً .

* * *

(١) المنصل : السيف ، والمحرضة : إناء الحرض بضمتين ، وهو الأشنان . قال الرضى نقلاً عن سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية : أى إن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم يكن مثل المكحلة والمصفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة . ا هـ .

المشتقات فى كلمات

وهذه خلاصة موجزة للمشتقات من الأسماء ، ينبغى حفظها لمن يحرص على كمال الفائدة من كتاب « عنوان الظرف فى فن الصرف » للشيخ هارون عبد الرازق .

الباب الثانى
(فى الاسم)

الاسم قِسمانِ : جامد وهوَ مالم يُؤخذ من غيرِه ومشتقٌ وهو ما أخذ من غيرِهِ * والجامد قسمان : اسم عينٍ وهو ما دلَّ على معنى قائم بنفسه كرَجل وفرس واسم معنى وهو مادل على معنى قائم بغيره ومنه المصدر كالعلم والفوز.

والمشتق سبعة :

(اسم الفاعل)

هو ما اشتُقَّ من مضارع مبنِيٍ للفاعلِ لِمنْ حدثَ منه الفعل أو قامَ به [1] وهو منَ الثلاثّى فى الغالبِ [2] على وَزْن فاعل نحو ناصر ووارثَ ومَادٍّ وراضٍ ووَافٍ وطاوٍ .

---

(١) عبر بمن تغليباً للعاقل إذ هو الذى يلائمه أن يكون فاعلاً بخلاف اسم المفعول ولذا عبر عنه بما وإنما قال من مضارع مع أن الاشتقاق من المصدر لا من الفعل اعتماداً على ما هو معلوم من قصد الإيماء إلى أن اسم الفاعل فى معنى المضارع من جهة الزمن إذ هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال على الأرجح وإذا أطلق كان مشعراً بالاستمرار الذى يقصد من المضارع واستعماله فى المضى على قلته محتاج إلى قرينة ولذا شرط فى عمله النصب فى المفعول أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ولا يعمل بمعنى المضى إلا مقترنابأل على أن منهم من ذهب إلى اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل واشتقاق الفعل من المصدر ثم إن من أراد إخراج الصفة المشبهة من تعريف اسم الفاعل زاد فيه (بمعنى الحدوث والتجدد) فإن وضعها على الإطلاق أو على معنى الثبوت لا الحدوث .

(٢) أى فى غالب أبوابه وهو مفتوح العين متعدياً ولازماً ومكسورها المتعدى أما =

فإنْ كانَ [1] منَ الأجْوَف قُلِبَتْ مَدَّتهُ الأصليَّة هَمزَة نحو قائِل وبائع [2] ومِنْ غيرِ الثلاثّى على وَزْن المُضارع [3] بأبدال أوّلِهِ ميماً مَضْمومة مع كَسر ما قبْل آخرِه نحو مُكْرِمٌ ومعظِّمٌ ومُستَدْع.

وقد تحَوَّلُ صيغة فاعل إلى نحو فَعَّال ومِفْعال وفعُول وفَعيل وفعل كَشرَّابٍ ومِنْحارٍ وغَيورٍ وسَمِيع وحَذِرٍ لإفادَةِ الكثرة وتسمَّى صِيَغَ المُبالغةِ .

(اسم المفعول)

هو ما اشتق من مضارع مبنى للمجهول لما وقع عليه الفعل [4] وهو من الثلاثى على وزن مفعول نحو: منصور وموعود ومقول ومبيع ومرمى وموقى ومطوى . أصل ما عدا الأولين مقوول ومبيوع ومرموى إلخ [5] وقد يكون على وزن فعيل كقتيل وجريح ومن غير الثلاثى كاسم الفاعل لكن بفتح ما قبل الآخر نحو مُكرَم ومستعان [6] وأما نحو مختار فهو صالح لاسم الفاعل واسم المفعول [7] .

= الثلاثى المضموم العين ومكسورها اللازم فلا يأتى اسم للفاعل منهما على وزن فاعل إلا سماعاً وقياسه من مضموم العين فعل بفتح فسكون وفعيل وقياسه من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح فكسر وما جاء على غير ذلك فسماع ومنهم من ذهب إلى أن قياسه من الثلاثى مطلقاً فاعل .

(١) أى اسم الفاعل الآتى على وزن فاعل . (٢) وقلبها ياء أو واواً خطأ .

(٣) أى كل على وزن مضارعه المبنى للفاعل .

(٤) فلا يصاغ إلا من متعد ولو بالحرف أو بالظرف .

(٥) وهو من المتعدى لواحد ومن المتعدى لاثنين ليسا بمبتدأ وخبرأحدهما ومن المتعدى لاثنين أصلهما مبتدأ وخبر ومصدر الثانى مضافاً إلى الأول .

(٦) ومرقوى ومطوى كلها بزنة مفعول استثقلت الضمة على الواو فى الأول وعلى الياء فى الثانى فنقلت إلى الساكن قبلها فحذفت واو مفعول لالتقاء الساكنين وقلبت واو مفعول من الثالث والرابع والخامس ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فأدغم وكسر ما قبلها لمناسبتها .

(٧) فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثى إنما هو بحركة ما قبل الآخر .

(الصفة المشبهة)

هى ما اشتق من فعل لازم (١) للدلالة على الثبوت (٢) وأوزانها الغالبة اثنا عشر وزناً – اثنان من باب علم كأحمر وعطشان ، وأربعة من باب حسن كحسن وجنب وشجاع وجبان – وستة مشتركة بين البابين كسبط وضخم * الأول من سبط بالكسر والثانى من ضخم بالضم،وصفر وملح الأول من صفر بالكسر والثانى من ملح بالضم وحر وصلب الأول من حر أصله حرر بالكسر والثانى من صلب بالضم وفرح ونجس الأول من فرح بالكسر والثانى من نجس بالضم وصاحب طاهر الأول من صحب بالكسر والثانى من طهر بالضم وبخيل وكريم الأول من بخل بالكسر والثانى من كرم بالضم – وهى من غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل نحو منطلق اللسان (٣) .

(اسم التفضيل)

هو ما صيغ على وزن أفعل لموصوف بالزيادة على غيره (٤) نحو أحسن وأفضل (٥) ولايصاغ إلا من فعل ثلاثى متصرف قابل للزيادة تام غير منفى (٦) ولا مبنى للمجهول (٧) ليس دالاً على لون أو عيب أو حلية .

---

(١) أو منزل منزلة اللازم أى من مصدره .

(٢) أى على استمرار معنى المصدر لمن قام به فى جميع الأزمنة أو زمناً ما بخلاف اسم الفاعل فإن دلالته عليه على وجه الحدوث والتجدد .

(٣) ومنهم من لم يسم الصفة من غير الثلاثى صفة مشبهة وأن دلت على الاستمرار وأعطيت حكمها من جهة العمل وبالجملة للصرفيين والنحاة خلاف فى صيغ الصفة المشبهة وعملها وما ذكر هنا من أعدلها وأسهلها .

(٤) أى للدلالة على موصوف بالزيادة على غيره فى معنى المادة المشتق هو منها .

(٥) ونحو خير وشر لكونهما فى الأصل على وزن أخير وأشرر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد تستعملان على الأصل لكن مع إدغام كل من الراءين فى الثاني .

(٦) أى غير لازم للنفى ولا معتبر فيه النفى عند التفضيل .

(٧) أى غير مقصود صوغ التفضيل منه من حيث أنه مبنى للمجهول .

وهذه الشروط معتبرة فى فعلى التعجب وهما صيغتان ما أفعله وأفعل به نحو ما أكرم زيداً وأكرم به ! فإن أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط فأت بصيغة مستوفية لها واجعل مصدر غير المستوفى تمييزاً لاسم التفضيل أو مفعولاً لفعل التعجب نحو فلان أشد دحرجة من فلان وما أشد دحرجته وأَشْدِدْ بدحرجته (١) .

(اسما الزمان والمكان)

هما اسمان يدلان على زمان وقوع الفعل أو مكانه وهما من غير الثلاثى على وزن اسم المفعول (٢) نحو مُخرج ومُقام من أخرج وأقام . ومن الثلاثى على وزن مَفعَل بفتح الميم والعين إن كان مضارعه مضموم العين أو مفتوحها (٣) أو كان معتل اللام نحو:منصر ومفتح ومسعى ومرمى وموقى ومطوى.وعلى وزن مفعل بكسر العين إن كان مضارعه مكسور العين أو كان مثالاً نحو مجلس ومضرب وموعد وميسر . وقد سمع عن العرب ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح كالمسجد والمطلع والمنسك والمنبت والمرفق والمسقط والمجزر والمحشر والمشرق والمغرب (٤) وأما المصدر الميمى فهو بالفتح مطلقاً إلا من المثال الواوى فهو بالكسر نحو موعد (٥) .

---

(١) وأما نحو هو أعطاهم للمال وأتقاهم لله وما أتقى فلاناً فقيل شاذ وقيل أنه مردود إلى الثلاثى وقيل إن باب أفعل مستثنى من ذى الزيادة فيأتى منه اسم التفضيل وفعل التعجب قياساً بحذف همزته ومنهم من لم يشترط فى صوغ فعل التعجب أن لا يكون الوصف من فعله على أفعل كأسود فلا مانع حينئذ من أن يقال ما أسوده .

(٢) والتمييز بينهم بالقرائن ومواضع الاستعمال .

(٣) أى ولم يكن مثالاً .

(٤) وقد سمع فى الثلاثة الأول الفتح أيضاً على مقتضى القياس وقال سيبويه فى المسجد وما جرى مجراه:إنها أسماء غير جارية على أفعالها لأنها أسماء لأمكنة فيها نوع اختصاص فالمسجد بالكسر لا يقصد به أى مكان يقع فيه السجود بل ذلك المكان الخاص المعروف وإلا لقلت مسجد بالفتح .

(٥) والتمييز بين هذا المصدر الميمى وبين اسمى الزمان والمكان منه بالقرائن ومواطن الاستعمال .

(اسم الآلة)

هو اسم مصوغ من الثلاثى لما وقع الفعل بواسطته – وأوزانه القياسية ثلاثة مفعال ومفعل ومفعلة بكسر أولها نحو مفتاح ومحلب وملعقة (١) .

* * *

(١) والأصل فى أسماء الآلة مفعال والثانيتان منتقصتان منها ولذا ترك الاعلال فى مثل مخيط لانتقاصه من مخياط وإلا لقيل فيه مخاط وقد سمع على غير هذا القياس مسعط ومدهن ومنخل ومكحلة وقد قال سيبويه فيها ما قال فى المسجد .

وهذا نص من شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

أَبْنِيَةَ المَصَادر

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ ، كَـ « رَدَّ رَدَّاً » (١)

الفعلُ الثلاثى (المتعدى) يجىء مَصْدَرُهُ على « فَعْل » قياساً مُطَّرداً ، نَصَّ على ذلك سيبويه فى مواضع ؛ فتقول : رَدَّ ، وضَرَبَ ضَرْباً ، وفَهِمَ فَهْماً ، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غير سديد .

* * *

وفَعِلَ اللازمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ ، وكَجَوَى ، وكَشَلَلْ (٢)

أى : يجىء مصدر فَعِل اللازم على فَعَلٍ قياسا ، كَفَرِحَ فَرَحاً ، وجَوِيَ جَوًى ، وشَلَّتْ يَدُهُ شَلَلاً .

* * *

وفَعَلَ اللازمُ مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ باطِّرَاد ، كَغَدَا (٣)

---

(١) « فعل » مبتدأ « قياس » خبر المبتدأ ، وقياس مضاف و « مصدر » مضاف إليه ومصدر مضاف و « المعدى » مضاف إليه ، وأصله نعت لمحذوف : أى مصدر الفعل المعدى « من ذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المعدى ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « كرد » الكاف جارة لقول محذوف ، رد : فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه « رداً » مفعول مطلق .

(٢) « وفعل » مبتدأ أول ، اللازم نعت « بابه » باب : مبتدأ ثان ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « كفرح » جار ومجرور متعلق بمحذوف لمبتدأ محذوف « وكجوى وكشلل » معطوفان على كفرح .

(٣) « وفعل » مبتدأ أول « اللازم » نعت « مثل » حال من الضمير المستتر فى اللازم، ومثل مضاف و « قعدا» قصد لفظه : مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعول » مبتدأ ثان مؤخر ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « باطراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر « كغدا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كغدا .

مَالَمْ يكن مُسْتَوْجِباً : فِعَالاً ، أَوْ فَعَلاَنَا - فَادْرِ - أَوْ فُعَالاَ (١)

فَأَوَّلٌ لِـذِى امْتِنَاعٍ كَأَبَى ، وَالثَّانِ لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبَا (٢)

لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ ، وَشَمِلْ سَيْراً وَصَوْتاً الفَعِيلُ كَصَهَلْ (٣)

يأتى مصدر فَعَل اللازِم على فُعول قياساً ؛ فتقول : « قَعَدَ قُعُوداً » ، وغَدَا غُدُوا وبكَرَ بُكُوراً » .

وأشار بقوله : « ما لم يكن مستوجباً فعالا - إلى آخره » إلى أنه إنما يأتى مصدرُهُ على فُعُول ، إذا لم يستحقَّ أن يَكون مصدرهُ على : فِعَال ، أو فَعَلاَن ، أو فعَال .

فالذى استحق أن يكون مصدره على فِعَال هو : كل فعلٌ دلَّ على امتناعٍ ، كأبى إباء ، ونَفَر نِفَاراً ، وشَرَدَ شِرَاداً ، و (هذا) هو المراد بقوله « فأوَّلٌ لذى امتناع » .

---

(١) « ما » مصدرية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه « مستوجباً » خبر يكن ، وفى مستوجب ضمير مستتر فاعل « فعالا» مفعول به لمستوجباً « أو فعلانا » معطوف على قوله « فعالاً » « فادر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لا محل لها من الإعراب « أو فعالا » معطوف على قوله « فعلاناً » .

(٢) « فأول » مبتدأ « لذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وذى مضاف و « امتناع» مضاف إليه « كأبى » جار وجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «والثانى » مبتدأ « للذى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه « تقلباً » مفعول به لاقتضى ، والجملة لا محل لها صلة .

(٣) « للدا» قصر ضرورة : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فعال » مبتدأ مؤخر « أو » عاطفة « لصوت » جار ومجرور معطوف على قوله للدا « وشمل » فعل ماض « سيرا » مفعول به مقدم على الفاعل « وصوتاً » معطوف عليه « الفعيل » فاعل شمل « كصهل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كصهل .

والذى استحق أن يكون مصدرُهُ على فَعَلاَن هو : كلُّ فعلٍ دَلَّ على تَقَلُّب ؛ نحو : « طافَ طَوَفَاناً ، وجَالَ جَوَلاَناً ، ونَزَا نَزَوَاناً » ، وهذا معنى قوله « والثان للذى اقتضى تقلباً » .

والذى استحق أن يكون مصدرُهُ على فُعَال هو : كلُّ فعلٍ دَلَّ على داء ، أو صوت ؛ فمثالُ الأول : سَعَلَ سُعالا ، وزُكِم زُكَاماً ، ومَشَى بَطْنُهُ مُشَاء . ومثالُ الثانى : نَعَبَ الغراب نُعَابا ، ونَعَق الراعى نُعَاقا ، وأَزَتِ القدر أُزازاً ، وهذا هو المرادُ بقوله : « للدَّا فُعَال أو لصوت » .

وأشار بقوله : « وشمل سيراً وصوتاً الفَعِيلُ » إلى أن فَعيلاً يأتى مصدراً لما دلَّ على سَيْر ، ولما دل على صَوْت ؛ فمثالُ الأول : ذَمَلَ ذَمِيلا ، وَرَحَلَ رَحِيلا ، ومثال الثانى : نَعَبَ نَعِيباً ، ونَعَقَ نَعِيقاً (وأَزَتِ القِدْرُ أَزِيزاً ، وَصَهَلَتِ الخيلُ صَهِيلاً) .

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ كَسَهُلَ الأَمْرُ ، وَزَيْدٌ جَزُلاَ (١)

إذا كان الفعل على فَعُلَ - (ولا يكون إلا لازماً) - يكون مصدره عَلَى فُعُولَة ، أو عَلَى فَعَالة ؛ فمثالُ الأول : سَهُلَ سُهُولَةً ، وَصَعُبَ صُعُوبَةً ، وَعَذُبَ عذوبة ، ومثالُ الثانى : جَزُلَ جَزَالَةً ، وَفَصُحَ فَصَاحة ، وَضَخُمَ ضَخَامَةً .

* * *

وَمَا أَتَى مُخَالِفَا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ، كَسُخْطٍ وَرِضَى (١)

---

(١) « فعولة » مبتدأ « فعالة » معطوف عليه بإسقاط العاطف « لفعلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كسهل » الكاف جارة لقول محذوف ، وسهل فعل ماض «الأمر » فاعل سهل « وزيد » مبتدأ ، والجملة من « جزلا » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) « وما » اسم شرط : مبتدأ « أتى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مخالفاً » حال من الفاعل المستتر « لما » جار ومجرور متعلق بمخالف ، والجملة من « مضى » وفاعله الضمير المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرور محلاً =

يعنى أن ما سبق ذِكْرُهُ فى هذا الباب هو القياسُ الثابتُ فى مصدر الفعل الثلاثى ، وماورد على خلاف ذلك فليس بِمَقِيس ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع ، نحو ، سَخِطَ سُخْطاً ، ورَضِىَ رِضاً ، وذَهَبَ ذَهَاباً ، وشَكَرَ شُكْراً ، وعَظُمَ عِظَمَة .

* * *

وَغَيْرُ ذِى ثَلاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِه كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ (١)

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ (٢)

وَاسْتَعِذ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِباً ذَا التَّا لَزِمْ (٣)

=باللام « فبابه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، باب : مبتدأ ، وباب مضاف والهاء مضاف إليه « النقل » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط فى محل رفع خبر اسم الشرط المبتدأ به .

(١) « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « مقيس » مبتدأ ثان ، ومقيس مضاف ، ومصدر من « مصدره » مضاف إليه ، ومصدر مضاف وضمير الغائب إليه « كقدس » جار ومجرور متعلق بمحذورف حال ، من المضاف ، إليه « التقديس » خبر المبتدأ الثانى ،وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(٢) « وزكه » زك : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « تزكية » مفعول مطلق « وأجملا » فعل أمر ، وألفه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « إجمال » مفعول مطلق ، وإجمال مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « تجملاً » مصدر تقدم على عامله « تجملاً » فعل ماض ، وألفه للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة « من » .

(٣) « وغالبا» حال تقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى قوله « لزم » الأتى فى آخر البيت « ذا » اسم إشارة : مبتدأ « التا » قصر للضرورة : بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، والجملة من « لزم » وفاعله المستتر فيه محل رفع خبر المبتدأ .

وَمَا يَلِى الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا (١)

بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِى أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا (٢)

ذَكَرَ فى هذه الأبيات مَصَادِرَ غير الثلاثى ، وهى مقيسة كلها .

فما كان على وزن فَعَّلَ ، فإما أن يكون صحيحاً أو معتلاً ؛ فإن كان صحيحاً فمصدرُهُ على تَفْعِيل ، نحو « قَدَّسَ تَقْدِيساً » ، ومنه قولهُ تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ و يأتى - أيضاً - على (وزن) فِعَّال ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّاباً ﴾ ويأتى على فِعَال بتخفيف العين ، وقد قُرِىء ﴿ وكذبوا بآياتنا كِذَاباً ﴾ بتخفيف الذال ،وإن كان معتلا فمصدرُهُ كذلك لكن تحذف ياء التفعيل ، ويعوض عنها التاء ؛ فيصير مَصْدَرُه على (٣) تَفْعِلَة ،

---

(١) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله مد الآتى « يلى » فعل مضارع « الآخر » فاعل يلى ، ومفعوله محذوف : أى ما يليه الآخر ، والجملة لا محل لها صلة « مد » فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وافتحا» الواو عاطفة ، افتحا : فعل أمر ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، وفيه ضمير مستتر وجوباً فاعل « مع » ظرف متعلق بمد ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، وكسر مضاف و « تلو » مضاف إليه ، وتلو مضاف و « الثان » مضاف إليه « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « تلو » والجملة من « افتحا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بمن .

(٢) « بهمز » جار ومجرور متعلق بافتتحا فى البيت السابق . وهمز مضاف و « وصل » مضاف إليه « كاصطفى » متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « وضم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لضم، والجملة من « يربع » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فى أمثال » جار ومجرور متعلق بضم . وأمثال مضاف ، وقوله « قد تلملما » قصد لفظه : مضاف إليه.

(٣) **مجىء مصدر فعل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع : واجب ، وكثير ، ونادر .**

فأما الواجب فيكون فى مصدر المعل اللام منه نحو زكى تزكية . ووفى توفية ، وأدى تادية . وأما الكثير فيكون فى مهموز اللام ، نحو خطأته تخطئة ، وهنأته تهنئة ، وحلأته تحلئة ، وجزأته تجزئة ، ونشأته تنشئة .

وأما النادر فيكون فى الصحيح اللام منه ، نحو قدم تقدمة ، وجرب تجربة ، وجاء فى المضاعف نحو « حللته تحلة » ومنه قوله تعالى : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾ أى تحليلها بالكفارة .

نحو « زكّى تزكية » وندر مجيئه على تفعيل ، كقوله :

٢٦٦ - باتت تُنزّى دلوها تنزيًّا   كما تُنزّى شهلةٌ صبيًّا

وإن كان مهموزاً - ولم يذكره المصنف هنا - فمصدره على تفعيل ، وعلى تفعلة ، نحو : خطّأ تخطيئاً وتخطئة ، وجزّأ تجزيئاً وتجزئة ، ونبّأ تنبيئاً وتنبئة .

وإن كان على « أفعل » فقياس مصدره على إفعال ، نحو : أكرم إكراماً ، وأجمل إجمالا ، وأعطى إعطاء .

هذا إذا لم يكن معتلّ العين فإن كان معتلّ العين نقلت حركة عينه إلى فاء

---

٢٦٦ - هذا البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « باتت » يطلق على معنيين ، أحدهما - وهو الأشهر - أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل ؛ فيقابل « ظل » الذى يقصد به تخصيص الفعل بالنهار ، والثانى : أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت « تنزى » تحرك « شهلة » هى المرأة العجوز .

المعنى : يصف امرأة بالضعف وذهاب المنة ،وهى تجذب دلوها من البئر ؛ فيقول : إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه .

الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « تنزى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه « دلوها » دلو : مفعول به لتنزى ، ودلو مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب خبر بات ، فإذا قدرته فعلاً تاماً فالجملة فى محل نصب حال من فاعله المستتر فيه « تنزياً » مفعول مطلق « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع « شهلة » فاعل تنزى « صبياً » مفعول به لتنزى ، و « ما » المصدرية ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بقوله « تنزيا » أو بمحذوف صفة له ، أى : تنزية مشابهة تنزية العجوز صبياً .

الشاهد فيه : قوله « تنزيا » حيث ورد بوزان التفعيل وهو مصدر فعل - بتضعيف العين - المعل اللام ، وذلك نادر ، والقياس التفعلة كالتزكية ، والتنزية ، والترضية ، والتوفية ، والتأدية ، والتولية ، والتخلية ، والتحلية .

الكلمة وحذفت (١) ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث غالباً ، نحو : أقام إقامة ، والأصلُ : إقواماً ، فنقلت حركة الواو إلى القاف ، وحذفت ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث ، فصار إقامة .

وهذا هو المراد بقوله : « ثم أقم إقامة » ، وقوله : « وغالباً ذا التا لزم » إشارة إلى ما ذكرناه من أنّ التاء تُعوَّض غالباً ، وقد جاء حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ .

وإن كان على وزن تفعّل ، فقياس مصدره تفعُّل - بضم العين - نحو : تجمّل تجمُّلاً ، وتعلّم تعلُّماً ، و تكرّم تكرُّماً .

وإن كان فى أوله همزة وصل كُسر ثالثه ، وزيد ألف قبل آخره ، سواء كان على وزن انفعل ، أو افتعل ، أو استفعل ، نحو : انطلق انطلاقا ، واصطفى اصطفاء ، واستخرج استخراجا ، وهذا معنى قوله « وما يلى الآخر مدّ وافتحا » .

فإن كان استفعل معتلّ العين نُقلت حركة عينه إلى فاء الكلمة ، وحذفت ، وعُوِّض عنها تاء التأنيث لزوما ، نحو : استعاذ استعاذة ، والأصل استعواذاً ، فنقلت حركة الواو إلى العين- وهى فاء الكلمة - (وحذفت) وعُوِّض عنها التاء ، فصار استعاذة ، وهذا معنى قوله « واستعذ استعاذة » .

ومعنى قوله : « وضمّ ما يربع فى أمثال قد تلملما » أنه إن كان الفعل على وزن « تفعلل » يكون مصدره على تفعلُل - بضم رابعه - نحو « تلملم تلملُماً ، وتدحرج تدحرُجاً » .

---

(١) أصل إقامة مثلاً : إقوام كإكرام ، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم يقال : تحركت الواو بحسب أصلها وانفتح ما قبلها الآن ، فقلبت هذه الواو ألفاً ، فاجتمع ألفان ، فحذفت إحداهما وعوض منها التاء فصار إقامة ، وقد ذهب سيبويه إلى أن المحذوفة من الألفين هى الألف الزائدة ، وذهب الفراء والأخفش إلى أن المحذوفة هى المنقلبة عن العين .

فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ - لِفَعْلَلاَ ، وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لاَ أوَّلاَ (١)

يأتى مَصْدَرُ فَعْلَلَ على فِعْلَالٍ : كَدَحْرَجَ دِحْرَاجا ، وسَرْهَفَ سِرْهَافا ، وعلى فعلَلة - وهو المَقِيسُ فيه - نحو « دَحْرَجَ دَحْرَجة ، وبَهرَج بَهرَجة ، وسَرْهَفَ سَرْهَفَة » .

* * *

لِفَاعَلَ : الفِعَالُ ، والمفاعله ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ (٢)

كلُّ فعل على وزن فَاعَلَ فَمَصْدَرُه الفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَة ، نحو « ضَارَبَ ضِرَاباً ومُضَارَبَة ، وقاتل قِتَالاً ومقاتَلَة ، وخَاصَمَ خِصَاماً ومُخَاصَمَة » .

وأشار بقوله : « وَغَيْرُ ما مَرَّ - إلخ » إلى أن ما ورد من مَصَادِرِ غير الثلاثى على خلاف ما مرَّ يُحْفَظُ ولا يُقَاس عليه ، ومعنى قوله « عادَلَه » كان السماعُ له عديلا ، فلا يُقْدَمُ عليه إلا بثبت ، كقولهم - فى مصدر فَعَّلَ المعتل - تفعيلاً ، نحو :

* باتَتْ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *

والقياسُ تَنْزِية ، وقولهم فى مصدر حوقل حِيقَالا ، وقياسُه حَوْقَلَة - نحو « دَحْرَج دَحْرَجَة » - ومن ورود « حِيقَال » قوله :

---

(١) « فعلال » مبتدأ « أو فعللة » معطوف على فعلال « لفعللا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « واجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مقيساً » مفعول ثان تقدم على المفعول « ثانياً » مفعول أول لا جعل « لا أولا » لا : حرف عطف ، أولا : معطوف على قوله « ثانياً » .

(٢) « لفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفعال » مبتدأ مؤخر « والمفاعله » معطوف على الفعال « وغير » مبتدأ أول ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من « مر » وفاعله المستتر فيه جوازا لا محل لها صلة الموصول ، « السماع » مبتدأ ثان ، والجملة من « عادله » وفاعله المستتر فيه جوازا فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

٢٦٧ - يَاقَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ

وقولهم - فى مصدر تَفَعَّلَ - تِفِعَّالا ، نحو : تَمَلَّقَ تِمِلَّاقا (١) ، والقياس تفعل تَفَعُّلا ، نحو : تَمَلَّقَ تَمَلُّقا .

* * *

وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَهْ (٢)

إذا أُرِيدَ بيانُ المرَّة من مصدر الفعل الثلاثى قيل فَعْلَة - بفتح الفاء - نحو ضربته ضَرْبَة ، وقتلته قَتْلَة .

---

٢٦٧ - البيت من الشواهد المجهولة نسبتها .

اللغة : : « حوقلت » كبرت وضعفت « أو دنوت » قربت من هذا .

المعنى : يقول : إنى قد كبرت سنى ، وضعفت عن القيام بأمور نفسى ، أو قربت من ذلك ، وشر الكبر الموت ، أى : القرب منه ، والكلام خبر لفظاً ، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته .

الإعراب : « يا » حرف نداء « قوم » منادى ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة مضاف إليه « حوقلت » فعل وفاعل « أو » عاطفة « دنوت » فعل وفاعل . والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت « وشر » مبتدأ ، وشر مضاف و « حيقال » مضاف إليه ، وحيقال مضاف و « الرجال » مضاف إليه « الموت » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « حيقال » حيث ورد على زنة فعلال - بكسر فسكون - وهو مصدر « حوقل » الملحق بدحرج ، فحق مصدره أن يكون بزنة الفَعْلَلة .

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر :

ثَلاَثَةُ أحْبَابٍ : فَحُبُّ عَلاَقَةٍ ، وَحُبُّ تِمِلَّاقٌ ، وَحُبٌّ هُوَ القَتْلُ

والتملاق - بكسر التاء والميم جميعاً ، وفتح اللام مشددة - هو التودد والتلطف .

(٢) « وفعلة » مبتدأ « لمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « كجلسه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وقوله « وفعلة لهيئة كجلسه » فى الإعراب مثل الشطر الأول :

هذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ على تاء التأنيث ، فإن بُنِى عليها وُصِفَ بما يدل على الوَحْدَة (1) نحو : نَعْمَة ، ورَحْمَة ، فإذا أريد المرة وصف بواحدة .

وإن أريد بيانُ الهيئة منه قيل : فِعْلَةٌ - بكسر الفاء - نحو جَلَسَ جِلْسَةً حسنة ، وقَعَدَ قِعْدَةً ، ومات مِيتَةً .

* * *

فِى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ   وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ (2)

إذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف ، زيدَ على المصدر تاء التأنيث ، نحو أكرمته إكرَامَةً ، ودَحْرَجْتُهُ دِحْرَاجَةً .

وشذ بناء فِعْلَة للهيئة من غير الثلاثى ، كقولهم : هى حَسَنَةُ الخِمْرَةِ ، فَبَنَوْا فِعْلَةَ من « اختمر » و « هو حسنُ العِمَّة » فبنوا فِعْلَة من « تَعَمَّم » .

* * *

---

(1) المصدر المبنى على التاء إما أن يكون أوله مفتوحاً كرحمة ونعمة ، وإما أن يكون أوله مضموماً مثل كدرة وزرقة وحمرة ، وإما أن يكون أوله مكسوراً ، نحو نشدة وذربة ؛ فإن كان أوله مفتوحاً وأريد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما قال الشارح ؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرة ، أما إن كان أوله مضموماً أو مكسوراً وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفى فتح أوله ، وبهذا الفتح يتميز الدال على المرة من الدال على الحدث ، ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن إطلاق الشارح غير مستقيم .

(2) « فى غير » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستكن فى خبر المبتدأ الآتى ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه « بالتا » قصر ضرورة : جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « المرة » مبتدأ مؤخر « وشذ » فعل ماض « فيه » جار ومجرور متعلق بشذ « هيئة » فاعل شذ « كالخمرة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف .

[والصفات المشبهات بها]

كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ [illegible] ثَلَاثَةٍ يَكُونُ ، كَغَذَا (1)

إذا أريد بناء اسم الفاعِلِ من الفعل الثلاثى جِئَ به على مثال « فَاعِلٍ » وذلك مَقِيسٌ فى كل فعل كان على وزن فَعَلَ - بفتح العين - متعديـاً كان أو لازماً ، نحو ضرب فهو ضارب ، وذهب فهو ذاهب ، وغَذَا فهو غَاذٍ ، فإن كان الفعلُ على وزن فَعِلَ - بكسر العين - فإما أن يكون متعدياً ، أو لازماً ؛ فإن كان متعدياً فقياسُهُ أيضاً أن يأتى اسمُ فاعله على فاعل ، نحو رَكِبَ فهو راكب ، وعَلِمَ فهو عالم ، وإن كان لازماً ، أو كان الثلاثىُّ على فَعُلَ - بضم العين - فلايقالُ فى اسم الفاعِلِ منهما فاعل إلا سماعاً ، وهذا هو المراد بقوله :

وَهْوَ قَلِيلٌ فى فَعُلْتُ وَفَعِلْ   غَيْرَ مُعَدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ (2)

وَأَفْعَلُ ، فَعْلَانُ ، نَحْوُ أَشِرٍ ،   وَنَحْوُ صَدْيَانَ ، وَنَحْوُ الأَجْهَرِ (3)

---

(1) « كفاعل » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مقدم على صاحبه ، وهو قوله « اسم فاعل » الآتى « صغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « اسم » مفعول به لصغ ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « إذا » ظرف متعلق بصغ « من ذى » جار ومجرور متعلق بقوله « يكون » الآتى ، وذى مضاف و « ثلاثة » مضاف إليه « يكون » فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه « كغذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك غذا .

(2) « وهو قليل » مبتدأ وخبر « فى فعلت » جار ومجرور متعلق بقليل « وفعل » معطوف على فعلت « غير » حال من فعل ، وغير مضاف و « معدى » مضاف إليه « بل » حرف دال على الانتقال والإضراب « قياسه » قياس : مبتدأ ، وقياس مضاف والهاء مضاف إليه « فعل » خبر المبتدأ .

(3) « وأفعل » معطوف على فعل الواقع خبراً فى البيت السابق « فعلان معطوف على أفعل بعاطف مقدر « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو ، ونحو مضاف و « أشر » مضاف إليه

أى إتيانُ اسم الفاعل على (وزن) فاعلٍ قليلٌ فى فَعُلَ – بضم العين – كقولهم : حَمُضَ فهو حَامِضٌ ، وفى فَعِلَ – بكسر العين – غير متعدٍّ ، نحو : أمِنَ فهو آمِنٌ [وسَلِمَ فهو سَالِمٌ ، وعَقِرَتِ المرأة فهى عاقِر] ، بل قياس اسم الفاعل من فَعِلَ المكسور العين إذا كان لازماً أن يكون على فَعِلٍ – بكسر العين – نحو « نَضِرَ فهو نَضِرٌ ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ ، وأشِرَ فهو أشِرٌ » أو على فَعْلَانَ ، نحو « عَطِشَ فهو عَطْشَان ، وصَدِىَ فهو صديَان » أو على أفْعَلَ ، نحو : «سَوِدَ فهو أسْوَد ، وجَهِرَ فهو أجْهَر » .

وفَعْلٌ اولَى ، وفَعِيلٌ بِفَعُلْ ... كالضَّخْمِ وَالْجميلِ ، والْفِعلُ جَمُلْ (١)

وأفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ ... وبِسوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ (٢)

إذا كان الفعلُ على وزن فَعُلَ – بضم العين – كثر مجىء اسم الفاعل منه على وزن فَعْلٍ كـ « ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ، وشَهُمَ فهو شَهْمٌ » وعلى فعيل ، نحو : « جَمُلَ فهو جَمِيل ، وشَرُفَ فهو شَرِيف » ، ويقلُّ مجىء اسم فاعله على أفْعَلَ نحو « خطب فهو أخطب » (٣) وعلى فَعَلٍ نحو « بَطُلَ فهو بَطَل » .

---

(١) « وفعل مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « وفعيل » معطوف على فعل « بفعل » جار ومجرور متعلق بأولى « كالضخم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « والجميل » معطوف على « الضخم » « والفعل جمل » مبتدأ وخبر .

(٢) « وأفعل » مبتدأ « فيه » جار ومجرور ومجرور متعلق بقوله « قليل » الآتى « قليل » خبر المبتدأ « وفعل » معطوف على أفعل « وبسوى » الجار والمجرور متعلق بيغنى ،وسوى مضاف و « الفاعل » مضاف إليه « قد » حرف تقليل « يغنى » فعل مضارع « فعل » فاعل يغنى .

(٣) وقع فى بعض النسخ « خضب فهو أخضب » بالخاء والضاد المعجمتين ، وفسره بعض أرباب الحواشى باحمر ، وليس بسديد ؛ لأن « خضب » إنما هو بفتح العين التى هى الضاد هنا ، وفى الحديث الشريف « بكى حتى خضب دمعه الحصى » قال ابن الأثير : الأشبه أن يكون معنى الحديث أنه بكى حتى احمر دمعه فخضب الحصى ، ووقع فى نسخة « خطب فهو أخطب » بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، وتقول « خطب فهو أخطب » إذا كان أخضر ، لكن هذا الفعل بكسر العين التى هى الطاء المهملة .

وتقدم أن قياس اسم الفاعل من فَعَلَ المفتوح العين أن يكون على فاعل ، وقد يأتى اسمُ الفاعل منه على غير فاعل قليلاً ، نحو : طابَ فهو طَيِّبٌ ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ ، وشَابَ فهو أشْيَبُ ، وهذا معنى قوله « وبِسوَى الْفَاعِلِ قَدْ يغنى فَعَلْ » .

* * *

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ ... مِنْ ذِى الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ (١)

مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلَقَا ... وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا (٢)

وَإنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ ... صَارَ اسْمَ مَفْعُول كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ (٣)

يقول : زِنَةُ اسْمِ الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زِنَةُ المضارع منه بعد زيادة الميم فى أوله مضمومة ، وبكسر ما قبل آخره مطلقاً : أى سواء كان

---

(١) « وزنة » خبر مقدم ، وزنة مضاف و « المضارع » مضاف إليه « اسم » مبتدأ مؤخر ، واسم مضاف و « فاعل » مضاف إليه « من غير » جار ومجرور متعلق بزنة ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « الثلاث » مضاف إليه «كالمواصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف .

(٢) « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من قوله « المضارع » فى البيت السابق ، ومع مضاف و « كسر » مضاف إليه ، ومتلو مضاف و « الأخير » مضاف إليه « مطلقاً » حال من كسر « وضم » معطوف على كسر ، وضم مضاف و « ميم » مضاف إليه « زائد » نعت لميم ،وجملة ، « قد سبقا » وفاعله المستتر فيه فى محل جر نعت ثان لميم .

(٣) « وإن » شرطية « فتحت » فتح : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المتكلم فاعل « منه » جار ومجرور متعلق بفتحت « ما » اسم موصول : مفعول به لفتحت « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه ، والجملة من « انكسر » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « صار » فعل ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه « اسم » خبر صار ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه « كمثل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، ومثل مضاف ، و « المنتظر » مضاف إليه .

مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً ؛ فتقول « قَاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ ، وواصَلَ يُوَاصِلُ فهو مُوَاصِلٌ ، وتَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ فهو مُتَدَحْرِجٌ ، وتَعَلَّم يَتَعلَّم فهو مُتَعَلِّمٌ » .

فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً – وهو ما قبل الآخر – نحو : مُضَارَب ، ومُقَاتَل ، ومُنْتَظَر .

* * *

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ ... زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ (١)

إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة « مفعول » قياساً مطرداً نحو : « قَصَدْتُه فهو مَقْصُود ، وضَرَبْتُهُ فهو مَضْرُوب ، ومَرَرْتُ بِهِ فهو مَمْرُور بِهِ » .

* * *

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ ... نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ (٢)

ينوب « فَعِيل » عن « مفعول » في الدلالة على معناه نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيح ، وامْرَأَة جَرِيح ، وفَتَاة كحيل ، وفَتًى كحيل ، وامْرَأَة قَتِيل ، ورَجُل قَتِيل » فناب جريح وكحيل وقتيل ، عن : مجروح ، ومكحول ، ومقتول .

---

(١) « وفى اسم » جار ومجرور متعلق باطرد الآتى ، واسم مضاف و « مفعول » مضاف إليه ، ومفعول مضاف و « الثلاثى » مضاف إليه « اطراد » فعل ماض « زنة » فاعل اطرد ، وزنة مضاف و « مفعول » مضاف إليه « كآت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف « من قصد » جار ومجرور متعلق بآت .

(٢) « وناب » فعل ماضٍ « نقلاً » حال من ذو فعيل الآتى « عنه » جار ومجرور متعلق بناب « ذو » فاعل ناب ، وذو مضاف و « فعيل » مضاف إليه « نحو » خبر مبتدأ محذوف ، ونحو مضاف و « فتاة » مضاف إليه « أو فتى » معطوف على فتاة «كحيل » صفة .

ولا ينقاس ذلك في شيء ، بل يُقْتَصر فيه على السماع ، وهذا معنى قوله : « وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ » .

وزعم ابنُ المصنف أن نيابة « فعيل » عن « مفعول » كثيرة ، وليست مقيسة ، بالإجماع ، وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فعيل عن مفعول : وليس مقيساً خلافاً لبعضهم ، وقال في شرحه : وزعم بعضهم أنه مَقِيسٌ في كل فعل ليس له فعيل بمعنى فاعل كجريح ، فإن كان للفعل فعيل بمعنى فاعل لم يَنُبْ قياساً كعليم ، وقال في باب التذكير والتأنيث : وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول على كثرته غيرُ مقيس ، فجزم بأصح القولين كما جزم به هنا ، وهذا لا يقتضى نفي الخلاف .

وقد يُعْتَذر عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماع على أن فعيلا لا ينوب عن مفعول ، يعنى نيابة مطلقة ، أي من كل فعل ، وهو كذلك ، بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصُّه بالفعل الذى ليس له فعيل بمعنى فاعل .

ونَبَّه المصنفُ بقوله : نحو : « فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كحيل » على أن فَعِيلاً بمعنى مفعول يستوى فيه المذكرُ والمؤنثُ ، وستأتى هذه المسألة مُبَيَّنَة في باب التأنيث ، إن شاء الله تعالى .

وزعم المصنف في التسهيل أن فَعِيلاً ينوب عن مفعول : في الدلالة على معناه ، لا في العمل ؛ فعلى هذا لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ » فترفع « عبده » بجريح ، وقد صَرَّحَ غَيْرُهُ بجواز هذه المسألة .

* * *

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ   مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ (١)

قد سبق أن المراد بالصفة : مادلّ على معنى وذات ، وهذا يشمل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعل التفضيل ، والصفة المشبهة .

وذكر المصنف أن علامة الصفة المشبهة (٢) استحسان جرّ فاعلها بها ، نحو : « حَسَنُ الْوَجْهِ ، ومُنْطَلِقُ اللِّسَانِ ، وطَاهِرُ الْقَلْبِ » والأصلُ : حَسَنٌ وَجْهُهُ ، ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ ، وطَاهِرٌ قَلْبُهُ ؛ فوجهه : مرفوع بحسن [على الفاعلية] ولسانه : مرفوع بمنطلق ، وقلبه : مرفوع بطاهر ، وهذا لا يجوز فى غيرها من الصفات ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ ضَارِبُ الأبِ عمراً » تريد ضارب أبوه عمراً ، ولا « زَيْدٌ قَائِمُ الأب غداً » تريد قَائمٌ أبوه غداً ، وقد تَقَدَّمَ أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه ؛ فتقول : « زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأبِ » وهو حينئذٍ جارٍ مَجْرَى الصفة المشبهة .

* * *

(١) « صفة » خبر مقدم « استحسن » فعل ماض مبنى للمجهول « جر » نائب فاعل استحسن ، وجر مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع نعت لصفة « معنى » تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض « بها » جار ومجرور متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر ، وفيه ضمير مستتر فاعل « اسم » مفعول به للمشبهة ، واسم مضاف و « الفاعل » مضاف إليه .

(٢) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين ؛ الأول : أن كلاً منهما يدل على الحدث ومن قام به ، والثانى أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث الذى يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة فى أحد الوجهين ؛ فلذلك انحطت عنه فى العمل ، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل فى الوجهين جميعاً لم يعمل النصب أصلاً (فى المفعول به) .

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ   كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ (١)

يعنى أن الصفة المشبهة لا تُصَاغ من فعل مُتَعَدٍّ ؛ فلا [تقول : « زَيْدٌ قَاتِلُ الأبِ بكراً » تريد قاتلٌ أبوه بكراً ، بل لا] تصاغ إلا من فعل لازم ، نحو : « طَاهِرِ الْقَلْبِ ، وجَمِيلِ الظَّاهِرِ » ولا تكون إلا للحال ، وهو المراد بقوله « لحاضر » ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ - غداً ، أو أمس » .

ونَبَّه بقوله : « كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جميلِ الظَّاهِرِ » على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثى تكون على نوعين ؛ أحدهما : ما وَازَنَ المضارعَ ، نحو : « طاهر القلب » وهذا قليل فيها ، والثانى : ما لم يُوَازِنْه ، وهو الكثير ، نحو « جميلِ الظاهر ، وحسن الوجه ، وكَرِيمِ الأبِ » وإن كانت من غير ثلاثى وَجَبَ مُوَازَنَتُهَا المضارعَ ، نحو « مُنْطَلِقِ اللِّسَانِ » .

* * *

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى   لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا (١)

(١) « صوغها » صوغ : يجوز أن يكون معطوفاً على « جر » الواقع نائب فاعل فى البيت السابق ، أى : واستحسن صوغها - إلخ ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف : أى وصوغها واجب من لازم - إلخ ، كذا قالوا مقتصرين على هذين الوجهين، ويجوز عندى أن يكون قوله « صوغها » مبتدأ ، وقوله « من لازم » متعلقاً بمحذوف خبر ، وصوغ مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الصفة المشبهة مضاف إليه « من لازم لحاضر» جاران ومجروران متعلقان بصوغ من « صوغها » السابق على الوجهين الأولين « كطاهر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وطاهر مضاف و « القلب » مضاف إليه « جميل » معطوف على طاهر بعاطف مقدر ، وجميل مضاف و « الظاهر » مضاف إليه .

(٢) « وعمل » مبتدأ ، وعمل مضاف ، و « اسم » مضاف إليه ، و « اسم » مضاف و « فاعل » مضاف إليه ، وفاعل مضاف و « المعدى » مضاف إليه على تقدير موصوف محذوف ، تقديره الفعل المعدى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « على الحد » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً « الذى » نعت للحد ، والجملة من « قد حدا » ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة الذى .

أى : يثبتُ لهذه الصفة عَمَلُ اسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّى ، وهو : الرفع ، والنصب (١) نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ » ففى « حسن » ضمير مرفوع هو الفاعل ، و « الوَجْهَ » منصوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن « حسناً » شبيه بِضَارِبٍ فعملَ عملَهُ ، وأشار بقوله : « عَلَى الْحَدِّ الذى قد حُدَّا » إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذى سبق فى اسم الفاعل ، وهو أنه لابد من اعتمادها ، كما أنه لابد من اعتماده .

* * *

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ ... وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ (٢)

لما كانت الصفة المشبهة فَرْعاً فى العمل عن اسم الفاعل قَصُرَتْ عنه ، فلم يجز تقديم مَعْمُولها عليها ، كما جاز فى اسم الفاعل ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ الْوَجْهَ حَسَنٌ » كما تقول : « زَيْدٌ عمراً ضَارِبٌ » ولم تعمل إلا فى سببى ، نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وجهَهُ » ولا تعمل فى أجنبى ؛ فلا تقول « زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْراً » واسم الفاعل يعمل فى السببى ، والأجنبى ، نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ ، وضَارِبٌ عَمْراً » .

* * *

(١) اعلم أولا أن الصفة المشبهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل ، لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة : أى الواقع عليه حدثه ، نحو هذا ضارب عمرا ، فأما الصفة المشبهة فهى مأخوذة من فعل قاصر البتة ، فليس لحدثها من يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السببى المنصوب بعدها إما تمييزاً ، وإما مشبها بالمفعول : فى كونه منصوباً واقعاً بعد الدال على الحدث ومرفوعه .

ثم اعلم ثانياً أن الصفة المشبهة تنصب الحال ، والتمييز ، والمستثنى ، وظرف الزمان، وظرف المكان ، والمفعول معه ، وفى نصبها للمفعول المطلق مقال .

(٢) « وسبق » مبتدأ ، وسبق مضاف و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، والجملة من « تعمل » وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة « فيه » متعلق بتعمل « مجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » كون : مبتدأ والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « ذا » خبر الكون الناقص ، وذا مضاف و « سببية » مضاف إليه « وجب » فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ ، وَجُرَّ - مَعَ أَلْ ... وَدُونَ أَلْ - مَصْحُوبَ أَلْ ، وَمَا اتَّصَلْ (١)

بِهَا : مُضَافاً ، أوْ مُجَرَّداً ، وَلاَ ... تَجْرُرْ بِهَا - مَعْ أَلْ - سُماً مِنْ أَلْ خَلاَ (٢)

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا ... لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا (٣)

الصفة المشبهة إما أن تكون بالألف واللام ، نحو « الحسن » أو مجردة

(١) « فارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » متعلق بارفع « وانصب ، وجر » معطوفان على ارفع ، وقد حَذَفَ متعلقيهما لدلالة متعلق الأول عليهما « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرورة محلاً بالباء ، ومع مضاف و « أل » مضاف إليه « ودون أل » دون : ظرف معطوف على قوله « مع أل » السابق « مصحوب أل » مفعول تنازعه كل من الأفعال الثلاثة السابقة - وهى : ارفع ، وانصب ، وجر - « وما » موصول معطوف على « مصحوب أل » السابق « اتصل » فعل ماض ،وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة .

« بها » متعلق باتصل فى البيت السابق « مضافاً » حال من الضمير المستتر فى «اتصل» « أو مجرداً » معطوف على « مضافاً » السابق « ولا » الواو عاطفة ، ولا : ولا ناهية « تجرر » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بتجرر « مع أل » ظرف متعلق بمحذوف حال من « ها » المجرور محلاً بالباء « سما » مفعول به لتجرر « من أل » متعلق بخلا الآتى « خلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله «سما » السابق .

(٣) ومن إضافة » معطوف على قوله « من أل » فى البيت السابق « لتاليها » الجار والمجرور متعلق بإضافة ، وتالى مضاف وها مضاف إليه « وما » اسم شرط : مبتدأ «لم» نافية جازمة « يخل » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » « فهو » الفاء لربط الشرط بالجواب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « بالجواز » متعلق بقوله « وسما » وسم : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ .

عنهما ، نحو « حسن » وعلى كل من التقديرين لا يخلو المعمولُ من أحوال ستّة :

الأول : أن يكون المعمول بأل ، نحو « الحسن الوجه ، وحسن الوجه » .

الثانى : أن يكون مضافاً لما فيه أل ، نحو « الحسن وَجْهِ الأبِ ، وحَسَن وَجْهِ الأبِ » .

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو « مررت بالرَّجُل الحَسَنِ وَجْهُهُ ، وبرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » .

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف . نحو « مررت بالرَّجُل الحسنِ وَجْهُ غُلَامِه ، وبرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلَامِه » .

الخامس : أن يكون مجردا من ألْ دون الإضافة ، نحو « الحَسَنُ وَجْهُ أبٍ، وحَسَنٌ وَجْهُ أبٍ » .

السادسُ : أن يكون المعمول مجرداً من أل ، والإضافة ، نحو « الْحَسَن وَجْهاً ، وحَسَنٌ وَجْهاً » .

فهذه اثنتا عشرة مسألة ، والمعمولُ فى كل واحدة من هذه المسائل المذكورة : إما أن يرفع ، أو ينصب ، أو يجر .

فيتحصَّلُ حينئذٍ ستٌّ وثلاثون صورةً .

وإلى هذا أشار بقوله « فارفع بها » أى : بالصفة المشبهة ، « وانصب ، وجر ، مع أل » أى : إذا كانت الصفة بأل ، نحو « الحسن » « ودون أل » أى إذا كانت الصفة بغير أل ، نحو « حسن » « مصحوبَ أل » المعمول المصاحِبَ لأل ، نحو « الوجه » « وما اتصل بها : مضافاً ، أو مجرداً » أى والمعمولَ المتصلَ بها - أى : بالصفة - إذا كان المعمولُ مضافاً ، أو مجرداً من الألف واللام والإضافة ، ويدخل تحت قوله : « مضافاً » المعمولُ المضاف إلى ما فيه أل ، نحو « وجه الأب » والمضافُ إلى ضمير الموصوف ، نحو

« وجهه » والمضافُ إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو « وجه غلامِهِ » والمضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو « وجه أبٍ » .

وأشار بقوله : « ولا تَجْرُرْ بها مع أل - إلى آخره » إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز ، بل يمتنع منها - إذا كانت الصفة بأل - أربعُ مسائل :

الأولى : جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو « الحسن وَجْهِهِ » .

الثانية : جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : « الحسن وجْهِ غُلَامِهِ » .

الثالثة : جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة ، نحو : «الحسن وَجْهِ أبٍ » .

الرابعة : جر المعمول المجرد من أل والإضافة ، نحو « الحسن وَجْهٍ » .

فمعنى كلامه « ولا تجرر بها » أى بالصفة المشبهة ، إذا كانت الصفة مع ألْ ، اسماً خلاَ من أل أو خَلاَ من الإضافة لما فيه أل ، وذلك كالمسائل الأربع .

وما لم يَخْلُ من ذلك يجوز جَرُّه كما يجوز رفعه ونصبه ؛ كالحسن الْوَجْهِ ، والحسن وَجْهِ الأبِ ، وكما يجوز جرُّ المعمول ونصبه ورفعه إذا كانت الصفة بغير أل على كل حال .

* * *

أسئلة [1]

أجب عما يأتى :

(١) عرف الجامد والمشتق من الأسماء . ومثل لذلك .

(٢) إلى كم قسم ينقسم الجامد ؟

(٣) من أى شىء يكون الاشتقاق ؟ (وما أنواع الاشتقاق ؟)

(٤) عرف المصدر و مثل له .

(٥) ما الغالب فى أوزان المصادر من فَعَل . فعُل . فَعِل ؟

(٦) اذكر أوزان مصدر الرباعى . ومصدرى الخماسى والسداسى .

(٧) ما الفرق بين المصدر واسمه ؟

(٨) متى تحذف ألف الإفعال والاستفعال ويعوض منها تاء . مثل ؟

(أسئلة)

أجب عما يأتى : -

(١) ما زنة المرة من الفعل الثلاثى ؟

(٢) ما زنة الهيئة من الثلاثى ؟

(٣) كيف تصوغ المرة من غير الثلاثى ؟

(٤) إذا ختم المصدر الأصلى بالتاء فكيف تصوغ المرة والهيئة منه ؟

(تمرين)

بين ما يفيد الهيئة أو المرة مما يأتى :

إذا ضحك العالم ضَحْكة مجَّ من العلم مَجّة . وثبَ وِثْبة الذئب . خدع

(١) من هداية الطالب للشيخ أحمد مصطفى المراغى - بزيادات .

خدعة الضَب . على جميل الطَلْعة . زُرْ ولَو فى الشَهْر زَوْرَة . اجلس جِلسة العقلاء ، لا تمشِ مِشية المختال [1] ، باع بِيعة المحتال [2] ، نشد [3] الضالة نِشدة عظيمة أو نشدة الملهوف [4] .

(أسئلة)

(١) متى يكون المصدر الميمى بزنة مَفْعَل أو بزنة مَفعِل . مثل ؟

(٢) متى يكون المصدر الميمى على وزن اسم المفعول مع التمثيل ؟

(٣) كيف يصاغ المصدر الصناعى ؟

(تمرين)

بين المصادر الميمية فيما يأتى ثم استبدل مصادر غير ميمية بها .

إذا شرعت فى عمل فاستمد من الله حسن معونته ولا تداخلك فى طلبه مَضْجرة وإذ ذاك تنبعث فى نفسك محبته . كلُّ عزّ لا يوطده علمٌ مَذَلة وكل علم لا يؤيده عقل مَضَلة . الجبن مَنقصة والشجاعة مَغْنم وحِدة الطمع مَهْلكة .

أدنى الفوارسِ من يُغيرُ لَمَغْنم   فاجعل مُغَارك للمكارمِ تُكرَم

(تمرين)

أجب عما يأتى :

(١) ما المشتق - كم أقسامه ؟

(٢) كيف تصوغ اسم الفاعل من الثلاثى مع التمثيل ؟

(١) المعجب بنفسه ،
(٢) ذو المكر والدهاء .
(٣) طلبها .
(٤) الحزين .

(٣) كيف يصاغ من غيره ، مثل ؟

(٤) صغ اسم الفاعل مما يأتى مع الضبط :

استغنى . استفاد . ادّارأ . ارتضى . ردّ . شدّ . سما . (اختار – انقاد – استحوذ) .

(نموذج)

بين أسماء الفاعلين وأفعالهما فيما يأتى :

الجمل يسمى الصحراء لأنه يسير فى الحر القاتل حاملاً الأثقال الأيام الطوال صابراً على شدة العطش متحملاً حمارّة القيظ .

ثبت بالتجربة أن الهواء المتجدد مزيل للعفونة مصلح لهواء الغرف منسّق لدورة الدم .

« الجواب »

اسم الفاعل	فعله	اسم الفاعل	فعله	اسم الفاعل	فعله
القاتل	قتل	متحملا	تحمّل	مصلح	أصلح
حامل	حمل	المتجدد	تجدد	منسق	نسّق
صابر	صبر	مزيل	أزال		

تمرين

أجب عما يأتى :

(١) مم تؤخذ صيغ المبالغة قياساً ؟

(٢) ما الغرض منها ؟

(٣) ما أوزانها الشهيرة ؟

تمرين

بين صيغ المبالغة واذكر أفعالها فيما يلى :

الحسود لا يسود (١) . كانت العرب تتمدح بذكر المقوال للصدق المنحار (٢) الابل للضيف . وقيل فى الحكم فلان صَبُورٌ على الشدائد حَمّالٌ للخطوب عفيف عن الدنايا ولذا قال هُدبة العُذْرى .

ولستُ بمفراح إذا الدهرُ سرنى   ولا جازع (٣) من صَرفه (٤) المُتَقَلِّب

فما كان مِفراحا إذا الخير مَسّهُ   ولا كان منّانا إذا هو أنْعما

« نموذج (١) »

هناك أفعالاً يجىء اسم المفعول منها على الأشكال الآتية :

بزنة مقول	بزنة مبيع	بزنة مرضى	بزنة مغزو	ماصورة اسم المفعول كالفاعل
باح . طال خاف . ساء صاغ . صان جال . صام	دان . جاء هاب . كال عاب . صار باع . شاء	طوى . نهى وفى . سعى رأى . برى ثنى . كوى	دعا . بلا تلا . سما سها . علا نجا . حشا	والتمييز بينهما يكون بسياق الكلام وذلك فى بابى انفعل وافتعل الأجوفين نحو : اختار . انهال . امتاز . انقاد . استاء اضطر . اعتاد . انصبّ

(١) لا يكون سيداً.

(٢) كثير النحر والذبح .

(٣) المظهر الحزن .

(٤) تقلباته .

(تمرين)

أجب عن الآتى :

(١) ما اسم المفعول . مثل ؟

(٢) كيف يصاغ اسم المفعول من الثلاثى ؟

(٣) كيف يصاغ اسم المفعول من غير الثلاثى ؟

(٤) ماشرط صوغ اسم المفعول من الفعل اللازم ؟

(٥) كيف تميز اسم الفاعل من اسم المفعول من بابى انفعل وافتعل الأجوفين ؟ (مثل بجمل تامة تميز بين اسم الفاعل واسم المفعول فى هذين البابين) .

(٦) ما الذى يحدث فى اسم المفعول من الفعل الأجوف ؟

نموذج (٢)

ايت باسم المفعول مما يأتى : (ثم ضعه فى جملة تامة) :

الفعل اجتمع . سأل . رد . خاف . شاء . رضى . اشترى . أقفل . قفل (١) .

اسم المفعول مجتمع فيه . مسئول . مردود . مخوف . مشيء . مرضى عنه . مشترى . مُقفل . مقفول به .

أسئلة

(١) ما الصفة المشبهة .

(٢) كم أوزانها التى جاءت من بابى فعِل وفعُل . مثل ؟

(١) قفل من المكان رجع .

(٣) ماذا تصنع إذا قصد من اسم الفاعل الثبوت ومن الصفة المشبهة الحدوث ؟

(٤) ما الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من جهة اللفظ ومن جهة المعنى ؟

نموذج

(١) ايت بالصفات المشبهة مما يأتى :

ظمىء . صدِى . ساد . حمر . مات . جاع . أشِر . حدِب . روى

(٢) استخرج الصفات المشبهة مما يأتى وبين من أى البابين هى

الرجل النشيط فى أعماله المتمسك بجميل الخصال مهيب فى أعين الناس .

ومن الحكم قولهم لا تكن رطباً فتعصر ولا صُلباً فتكسر . وقولهم : لا قبيحاً فعله ممدوح .

الإجابة

(١) ظمآن : صديان . سيّد : أحمر : جوْعان : ميت . أشر : أحدب : ريّان .

(٢) نشيط (نشِط) جميل (جمُل) رْطب (رَطبَ) صُلب (صَلُبَ) قبيح (قبحُ) .

تمرين

(١) إيت بصفات مشبهة مما يأتى من الأفعال مع وضعها فى جمل مفيدة ، طال : ضاق . حلا . صح : خضر : لان : قصر : جلّ

(٢) استخرج الصفات المشبهة من الحكم الآتية :

السعيد من وُعظ بغيره . المرءُ قليلٌ بنفسه كثير باخوانه ، احذروا صولة (١) الكريم إذا جاع واللئيم إذا شبع . كم حسن ظاهرهُ قبيح وسمج (٢) عنوانه مليح ، العرب تقول فلان جبان الكلب كثير الرماد طويل النجاد (٣) تعنى سيداً كريماً شجاعاً . قال شاعرهم . قالت الخنساء فى رثاء صَخْر أخيها .

طويلُ النّجادِ رَفيعُ العماد   كثيرُ الرّماد إذا ماشتا (٤)

« تمرين »

أجب عما يأتى :

(١) ما اسم التفضيل . اذكر شروط صوغه ؟

(٢) كيف تتوصل إلى التفضيل بما لم يستوف الشروط مع التمثيل ؟

(٣) متى يجب إفراد اسم التفضيل وتذكيره وتنكيره . مثل ؟

(٤) متى يطابق اسم التفضيل موصوفه مع التمثيل ؟

(٥) ما حكم اسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة . إلى معرفة ؟

نموذج

إيت باسم التفضيل من الأفعال الآتية واذكر مالا يصح صوغه منها

صبر . شِمل . جُمل . اضمحلّ . استعدّ . عمِى . زهد . اختبر . أُكل .

(١) السطوة والبطش .
(٢) مرذول .
(٣) حمائل السيف التى يمسك بها .
(٤) دخل فى الشتاء .

الإجابة

أصبر . أشمل . أجمل . أكثر اضمحلالاً . أقل استعداداً . (لا يصاغ من عمِى لعدم التفاوت) أزهد . أكثر اختباراً . وهو أعظم ما أكل .

تمرين

(١) إيت باسم التفضيل إذا أمكن ذلك وبين مالا يمكن فيه

ظرُف . قدّس . عزّ . خاصم . خاف . ورث . سجد . حبذا . فُهمت المسألة . لا خاب .

(٢) غير لفظ حر فيما يأتى إلى مؤنثه ومثناه وجمعه مذكرين ومؤنثين .

أعجز الناس حُرٌّ عجز عن اكتساب الإخوان وأعجز منه حر ضيع من ظفر بهم .

(٣) خاطب بما يأتى على الوجه المتقدم

ارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس

(٤) استخرج اسم التفضيل ما يأتى :

قال على كرم الله وجهه . أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة .

لا تستَحِ من إعطاء القَليل فإن الحرِمان أقلُّ منه . وفى الحديث اليد العليا (١) خيرٌ من اليد السفلى . الخلقُ كلهم عِيالُ الله فأحبهم اليه أنصفهم لعياله . أحبُ الأعمال إلى الله أدومُها وإن قلّ . وفى الأمثال أشجع من لَيْث (٢) وأمضى من النصل (٣) . وأحقد (٤) من جَمل وأروغ (٥) من ثعلب .

(١) المعطية .
(٢) الاسد .
(٣) حديد السيف .
(٤) الحقد إضمار السوء .
(٥) أخدع .

(تمرين)

أجب عن الآتى :

(١) ما اسما الزمان والمكان ؟

(٢) متى يكونان بزنة مَفْعَل أو بزنة مَفْعِل ؟

(٣) كيف يصاغان من غير الثلاثى ؟

(٤) بم يفرق بين المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان واسم المفعول من غير الثلاثى ؟

(٥) ما المواضع التى يفترق فيها المصدر الميمى عن اسمى الزمان والمكان ؟

(نموذج)

إيت باسمى الزمان والمكان من الأفعال الآتية مع الضبط

سار . أخذ . نبع . ولِى . جمَع . فرّق . صلّى . عَهد . ردّ . عدَن . اتّسر .

(الجواب)

مسير . مأخَذ . منبَع . مولى . مجمَع . مُفرّق . مُصلّى . معْهد . مرَد . معدِن . متّسر .

تمرين

اضبط الكلمات الآتية من اسمى الزمان والمكان :

مطعَم . مشارك . ملعَب . مقطَع . مذبَح . منجّم . مطمَح . مفتَح . مرقَد . مبيِت . مأوى . منهج . مصير . متقابَل . مقام . منَبِت . مطلَع . منحَر .

استخرج اسمى الزمانَ والمكان مما يأتى مع ضبطهما :

مخزَن أسوان أتى بفائدة كبيرة فى الرى الصيفى . مصر مهبط كثير من السائحين زمن الشتاء . كن معدِناً للخير ملجأ للبائسين .

اترك محل السوء لا تحلل به وإذا نبا بك منزل فتحول

تمرين

بيِّن اسم الآلة المشتق والجامد مما يأتى :

المحبرة والمِبراة والقلم والمِرْملة والمقطُ للكاتب . والمِحراث والفأس والمنجل والِهراوة للزارع . والقدوم والمنشار للنجار . والموسى والمحْجمة للحجّام . والمِدفع والرمح والسيف للمقاتل . الفكر مرآة صافية وهو الميزان الذى به تعرف الضار من النافع . وقال تعالى ﴿ الله نورُ السموات والأرض مثل نوره كمشْكاة [1] فيها مصباح ﴾ .

نموذج

صغ اسمى الفاعل والمفعول واسم التفضيل واسمى الزمان والمكان والمصدر الميمى من المصادر الآتية :

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول	اسما الزمان والمكان	المصدر الميمى	اسم التفضيل
أمر	آمر	مأمور	مأمَر	مأمَر	على آمر من أخيه
إيعاد	مُوعِد	موعَد	مُوعَد	مُوعَد	أكثر إيعاداً
قول	قائل	مقول	مَقال	مَقَال	أقول من فلان
رمى	رام	مرمِى	مرمَى	مرمَى	على أرمى من محمد
إنابة	منيب	مناب إليه	مُناب	مُناب	أقرب إنابة
انطلاق	مُنطلِق	مُنطلَق به	منطلق	منطلق	أسرع انطلاقاً
غزو	غاز	مغزُوّ	مَغزَى	مَغزَى	أغزى من كذا
ملاحظة	ملاحِظ	ملاحَظ	ملاحظ	ملاحظ	أقوى ملاحظة
هيبة	هائب	مهيب	مَهاب	مَهَاب	أهيب

(١) الكورة الصغيرة .

« تمرين »

عين نوع المشتق والمصادر مما يأتى :

مَهين . مَرْقَب . مُضيف . منقاد إليه . سمح . جامد . مدفع . عفيف . مَيْتَة . مجال . وَعدة . وعدة . ملقى . لبسة . زلل . حيران . قَطِن . معمل . ثقيل . مَروم . مقود . مَفْسدة . أكَلة . عطشى . قُصوى . مِجْهر . نبيه . مُعلّق . لوْمة . جازع . مَغار . مفراح . قَولة . مدحوّة . راض . متحنٍ . فارح . مُجيد . باسل . ريبة .

بمنزلة أما اللئيم فسامنٌ (١)   بها وكرامُ الناسِ باد شحوبُها

طربتَ وأنت أحياناً طرُوبٌ   وكيفَ وقد تَغشّاك المشِيبُ

إذا أنت لم تُكرَمْ بأرضك فارتحلْ   فلا خيرَ فى دار مُهان كريمُها

أبى لىَ إغضائى الجفونَ على القذى   يقينىَ أنْ لا عُسرَ إلاّ مفرَج

كان الشبابُ خفيفةً أيّامُه   والشيبُ مَحمَلُه علىّ ثَقِيلُ

● إضافة :

من صيغ المبالغة فَعّال .جاء فى لسان العرب لابن منظور : ولم يجىء فعّال من أفعَلَ إلا : دَرّاكٌ من أدرك . وجَبّارٌ من أجبره على الحكم : أكرهه . وسآر من قوله : أسار فى الكأس إذا أبقى فيها سؤراً من الشراب ، وهى البقية .

والله المستعان .

* * *

---

(١) أى سمين .

الفهرست

الفهرس